وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

Université Chadli Bendjedid - d'El-Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Commerciales et Sciences de Gestion،Faculté des Sciences Economiques

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2020/2019

قسم: علوم التسيير

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2010-2019)

تخصص: إدارة استراتيجية

.....

تحت اشراف:

د. حمودة نصيرة

من اعداد الطالبتان:

برج شيماء

قردي روميساء

ملخص:

المؤسسات الصغير والمتوسطة تعتبر بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الحكومة الجزائرية –على غرار بقية الدول– إلى النهوض بهذا القطاع.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين والآليات التي وضعتها للنهوض به، وواقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطور تعدادها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الاهتمام المتزايد بها.

تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا في تعدادها وأكدت على أهميتها في خلق مناصب الشغل، والمساهمة في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة، إلا أن دورها في ترقية الصادرات لم يرق للمستوى المرغوب

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقييم الجدوى الاقتصادية، التشغيل، الناتج المحلي الاجمالي، القيمة المضافة.

Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une alternative efficace du développement si l'on prêt attention vu leurs contribution au développement économique et social. Le gouvernement algérien, comme d'autres pays, vise à promouvoir ce secteur.

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence l'ampleur de l'intérêt de l'État dans ce secteur grâce aux diverses lois et mécanismes implantés pour sa promotion, ainsi que la réalité de ces entreprises Algérie travers l'évolution en nombre et contribution au développement économique et social du fait de l'intérêt croissant par ces entreprises.

Cette étude a montré que les petites et moyennes entreprises ont enregistré une augmentation significative en nombre et ont souligné leur importance dans la création d'emplois la valeur ajoutée. Cependant, son rôle dans la promotion des exportations n'a pas atteint le niveau souhaité.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, évaluation de la viabilité économique, emploi, produit intérieur brut, valeur ajoutée.

إهداء

اتقدم بإهداء هذا العمل الى الغالية على قلبي امي

والى ابي اطال الله في عمره.

والى كل الاهل والاقارب والاصدقاء.

والى كل الأحبة وكل من يفرح ويهتم بنجاحي.

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

روميساء

إهداء

من حملتني في بطنها 9 اشهر الى من سهرت الليالي من اجلي

الى شمعة ونور دربي وحبيبة قلبي امي الحبيبة اطال الله في عمرها

من ضحى كثيرا لكي اصل الى اعلى مراتب النجاح كان ومزال

سندي في الحياة ومثلي وقدوتي في الحياة اطال الله في عمره

الى اغلى من في الوجود اخوتي فاتح وملاك حفظهما الله

الى رفيق دربي زوجي حفظه الله

الى صديقاتي: ايمان، عبير، مريم، ريم، ريمة، سهيلة، روميساء.

الى كتاكيت العائلة: عاصم، لينا، جواد، ياسمين، ريان، لجين،

امين، كرم، مؤمن

شيماء

شكر وتقدير

الشكر الجزيل والحمد الكبير لله العلي القدير الذي وفقنا واعاننا على اتمام هذا العمل.

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز ها العمل واتمامه

اتقدم بالشكر الجزيل والقدير الخالص والاحترام الفائق الى كل من ساعد من قريب او بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة حمودة نصيرة على نصائحها وتوجيهاتها القيمة

كما اتقدم بالشكر الى كل الاساتذة وكل من ساهم في العمل من قريب او بعيد ولو بشطر كلمة.

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (3-1)	تطور المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2010 2019	79
شكل رقم (3-2)	تطور المؤسسات العامة خلال فترة 2010 2019	79
شكل رقم (3-3)	يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع الحجم	81
شكل رقم (3-4)	يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسداسي الاول لـ 2019	83
شكل رقم (3-5)	منحنى بياني يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال نهاية السداسي الاول لـ 2019	85
شكل رقم (3-6)	دائرة نسبية توضح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية	85
شكل رقم (3-7)	دائرة نسبية تمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع الاعمال	86
شكل رقم (3-8)	دائرة نسبية تمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الموقع الجغرافي	88
شكل رقم (3-9)	أعمدة بيانية تبين تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	94
شكل رقم (3-10)	منحنى بياني يبين تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (2010-2017)	96
شكل رقم (3-11)	دائرة نسبية تبين مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2017	98
شكل رقم (3-12)	أعمدة بيانية تبين مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة (2010-2017)	100
شكل رقم (3-13)	أعمدة بيانية تبين تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2019)	103
شكل رقم (3-14)	منحنى بياني يبين معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)	104
شكل رقم (3-15)	عمدة بيانية تبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالنسبة لعدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2010-2017)	106
شكل رقم (3-16)	أعمدة بيانية تبين مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات (2010-2017)	108

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1-1)	تصنيف المؤسسات الاقتصادية في بلدان جنوب شرق اسيا	10
جدول رقم (1-2)	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
جدول رقم (1-3)	تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
جدول رقم (1-4)	تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
جدول رقم (1-5)	تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة	13
جدول رقم (2-1)	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	47
جدول رقم (3-1)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2010_ 2019	78
جدول رقم (3-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الاول من 2019	80
جدول رقم (3-3)	توزيع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019	81
جدول رقم (3-4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسداسي الاول لـ 2019	82
جدول رقم (3-5)	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الاول لسنة 2019	**84**
جدول رقم (3-6)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع الاعمال	**86**
جدول رقم (3-7)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص سنة 2016-2019	**87**
جدول رقم (3-8)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات: الشمال، الهضاب العليا، الجنوب	**88**
جدول رقم (3-9)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2019)	**92**
جدول رقم (3-10)	مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2017)	**97**
جدول رقم (3-11)	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010-2017)	**99**

جدول رقم (3-12)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)	**102**
جدول رقم (3-13)	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2010-2017)	**105**
جدول رقم (3-14)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)	**107**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
اهداء	III
شكر وعرفان	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
فهرس المحتويات	IX
مقدمة	أ
الفصـل الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**34-2**
تمهيد	2
المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الاول: تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
1 -اختلاف درجة النمو الاقتصادي	3
2 -اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي	4
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها و اهدافها	9
اولا_ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
ثانيا- خصائصها واهدافها	14
ثالثا-اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	17
المطلب الثالث: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	20
المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الغيرة و المتوسطة و اشكال تصنيفها	25
المطلب الاول: دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
المرحلة الأولى- فترة التجربة	26
المرحلة الثانية- فترة الازدهار	26

المرحلة الثالثة– فترة الابطاء	**27**
المرحلة الرابعة– فترة النضوج	**27**
المرحلة الخامسة – فترة الانحدار	**27**
المطلب الثاني: اشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**28**
المبحث الثالث : محددات قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها	**31**
المطلب الأول: محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**32**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصـــل الثانـــي: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**75-36**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**37**
المطلب الأول: المرحلة الأولى 1962-1989	**37**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1990-2000	**39**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 2001-2014	**41**
المبحث الثاني: آليات وهيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**43**
المطلب الأول: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**43**
أولا– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**43**
ثانيا– ترقية المناولة والشراكة	**50**
ثالثا– المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والاحصائية	**53**
رابعا– المشاتل وحاضنات الأعمال	**53**
خامسا– ترقية التشاور	**53**
سادسا– التعاون الدولي	**54**
المطلب الثاني: هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**58**
أولا– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **(ansej)**	**58**
ثانيا– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**(CNAC)**	**60**

ثالثا– وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات **(APSI)**	**61**
رابعا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**	**61**
خامسا– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: (FGAR)**	**62**
سادسا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)**	**63**
سابعا– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	**64**
ثامنا– المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	**66**
المبحث الثالث: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجه تطورها	**67**
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**67**
أولا–التمويل الذاتي	**67**
ثانيا– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية	**68**
المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**68**
أولا– قروض الاستغلال	**69**
ثانيا– قروض الاستثمار	**69**
ثالثا– التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية	**70**
المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**71**
أولا– المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية	**71**
ثانيا– مشاكل نقص العمالة المدربة	**71**
ثالثا– صعوبات في التسويق	**72**
رابعا– مشاكل فنية	**72**
خامسا– غياب ثقافة مؤسسية	**72**
سادسا– عوائق مرتبطة بالعقار الصناعي	**73**
سابعا– صعوبة الحصول على التمويل	**73**
خلاصة الفصل الثاني	**75**

الفصـــل الثالـــث: جـدوى المؤسســات الصـغيرة والمتوسـطة في الاقتصـاد الجزائـري للفـترة (2010-2019)	**77-110**
تمهيد	**77**
المبحث الاول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2019)	**78**
المطلب الاول: تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية، الحجم، قطاع النشاط	**78**
اولا_ تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية	**78**
ثانيا_ التوزيع حسب الحجم	**81**
ثالثا- التوزيع حسب النشاط الحرفي	**82**
المطلب الثاني: توزيع و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	**84**
أولا- التوزيع حسب الطبيعة القانونية	**84**
ثانيا_ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**87**
ثالثا-التوزيع حسب الولايات لسداسي الاول لسنة 2019	**88**
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة	**92**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي**(PIB)**	**92**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**95**
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	**101**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل	**101**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	**107**
خلاصة الفصل الثالث	**110**
خاتمة	**111**
قائمة المراجع	**115**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي او الدولي حيث تمثل الركيزة الاساسية للتنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، كما تمثل احد المحركات الرئيسية للنمو و التخطيط المستقبلي، و عادة ما يتم الاستعانة بهذه المشروعات خاصة بالنسبة للدول النامية قصد مواجهة مختلف الازمات الطارئة و كذا التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل.

وفي ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد تسوده المنافسة والجودة والمعرفة وتداعيات العولمة على اقتصاديات الدول النامية، فان الجزائر كدولة نامية اصبح لزاما عليها تكييف نسيجها الانتاجي و منظومتها الصناعية من خلال تبني استراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، باعتباره قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية و احد محركات التنمية و احدى الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد الوطني نظرا الى دورها الرائد في توفير مناصب الشغل و في خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، مما يعزز اسهام هذه المؤسسات في الناتج المحلي الاجمالي. اذ عملت الجزائر على تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح الامتيازات والحوافز و التسهيلات و القروض بما يساعد على تنميتها و محاولة الارتقاء بها الى ان تصبح قاطرة للنمو الاقتصادي و مجالا خصبا لفرص العمل.

- **اشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق وجب تقييم مدى منفعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الجهود المبذولة من قبل الدولة لدعم نشأتها و تطورها. و عليه يمكن ترجمة اشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى جدوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟

و ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى مساهمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي؟
- ✓ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل؟
- ✓ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

✓ ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي و القطاعي؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن التساؤلات هذه الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

1. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي؛
2. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل؛
3. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
4. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي و القطاعي.

- **اهمية الدراسة:**

تكمن اهمية هذه الدراسة في كوننا نتعرض لموضوع أصبح مصدر اهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الاقتصاديين. نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول وابراز مدى مساهمة سياسات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير هذا القطاع بالإضافة الى الاهتمام الكبير للجزائر بهذا القطاع الذي يلعب دورا رائدا في مسار اقتصاد متنوع و غير معتمد على قطاع المحروقات وتوضيح مدى تأثير ما قامت به الجزائر من جهود تجاه هذه المؤسسات واستفادتها من هذه الاجراءات في ترقية و تطوير مؤسساتها

- **اهداف الدراسة:**

نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع الى محاولة تقييم مدى منفعة وجدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، و يتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الاهداف التالية :

✓ التعريف بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات و في التشريع الجزائري؛
✓ ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري؛
✓ ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الاقتصاد الجزائري؛
✓ ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؛
✓ ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي و القطاعي في الجزائر؛

- ✓ محاولة ابراز العراقيل والصعوبات التي تواجه نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و تعرقل مساهمتها و منفعتها للاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تقييم مدى توافق الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لدعم نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها مع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

- **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وابراز اهميتها في مختلف الاقتصاديات، محددات قيامها و المشاكل التي تواجهها، اضافة الى مراحل تطورها وآليات و برامج و هيئات دعمها و ترقيتها في الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، من خلال تحليل مدى جدواها و منفعتها في الاقتصاد الوطني، وذلك بإبراز مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي؛ توفير مناصب شغل؛ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ بالإضافة الى مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي و القطاعي في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

باعتبار موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل مكانا هاما في الاقتصاد الوطني ما قد تناوله من قبل العديد من الدراسات التي اختلفت في معالمها لجوانب هذا الموضوع و تحليلها و من بين اهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (**قرارية ريمة، دريس ناريمان :2018**)، بعنوان:" **دراسة تقييمية لدور القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة(2009 –2016)**، مجلة شيماء للاقتصاد والتجارة، جامعة سطيف1 :الجزائر ، العدد4.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال القاء الضوء على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل، اضافة الى تقييم دور المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام و زيادة الصادرات .

وتوصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال اثارها الايجابية على العمالة وتطوير الصناعة وتنويع الدخل والخروج من تبعية المحروقات، نظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص بجعلها تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى.

واوصت هذه الدراسة بضرورة تقديم مزيد من الدعم للمؤسسات الناشئة سواء ماديا او تقنيا و مرافقة اصحاب المشاريع للخروج بأفضل نتيجة للاستثمار المراد تحقيقه ،بالإضافة الى وضع اليات جديدة للتمويل التي من شانها توفير الغطاء المالي لهذه المؤسسات ،و كذا تبسيط اجراءات الحصول على التمويل باعتباره اهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- (**بلال مرابط، سليمة طبايبية : 2019**)، بعنوان "**تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم الاداء الاقتصادي**"، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، العدد1، جوان 2019.

هدفت هذه الدراسة الى ضرورة ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسهامها في النمو الاقتصادي من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، خلال الازمة التي تعيشها جراء انهيار اسعار المحروقات

توصلت هذه الدراسة الى انه مازال الى حد اليوم لم تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا دقيقا يتفق عليه جميع الدول. كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات والرهانات يتعدد في اشكالها وانواعها وابعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر جديدة الشيء الذي اوجب عليها ضرورة الاستعداد الجيد لمواجهتها

واوصت هذه الدراسة بضرورة تقديم اعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها، وتعزيز قدرتها التنافسية بالإضافة الى مراجعة، وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في سبيل ايجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة (**طار عبد القدوس، سقيدل رشيدة2017 : **)،بعنوان" **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية جهويا و قطاعيا**" دراسة حالة الجزائر، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد2.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز حقيقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من التباين التنموي و تحقيق تنمية محلية جهويا و قطاعيا بين مختلف المناطق، حيث تم ابراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جهويا و قطاعيا بين ولايات الجزائر.

و لقد توصلت الدراسة الى ان الجزائر تولي عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رغم ذلك فان دور هذا القطاع بقي جد محدود خلال العشرية الاخيرة ،يعود ذلك الى غياب التوجيه الملائم من طرف الدولة.

و اوصت هذه الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية من اجل تنميتها و جعلها اكثر استقرارا ،و يجب على الدولة من جهة ان تبدل جهودا اكبر في توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحد من تركزها الجغرافي عن طريق الحوافز التمويلية ،و الجبائية بالإضافة الى اتخاذ المزيد من الاجراءات للتقليل من التركيز القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ان اغلب هذه المؤسسات الجزائرية خدمية ولك من خلال منح حوافز اكثر للتقليل من المخاطر.

- **دراسة (نور الدين احمد قايد:2018)، "اليات و برامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد18،

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التركيز على اهدافها ومساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، كما تناول اهم اليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اضافة الى انشاء برنامج وطني لتأهيل هذه المؤسسات.

توصلت هذه الدراسة الى انه يستوجب على صانعي القرار انشاء بنوك تهتم اساسا بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يتطلب وضع قوانين واضحة و شاملة تحدد صيغ الحصول على العقار الصناعي و تكوين الشباب.

واوصت هذه الدراسة بضرورة وضع حلول لمشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتقوم بدورها على اكمل وجه و كذلك وضح قوانين واضحة وشاملة تحدد صيغ الحصول عليها للقضاء على هذا المشكل كما اتضح ان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اسهام فعال ومباشر على التنمية الشاملة و هذا من خلال ما تقدمه من منافع اقتصادية و اجتماعية.

- **(طالب محمد الامين، وليد قلادي نظيرة:2019)، "الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هيئات دعمها"**، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، العدد1.

هدفت هذه الدراسة الى البحث لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل الناتج الداخلي الخام القيمة المضافة و تنمية الصادرات، بالإضافة للتعرف على مختلف الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات.

و توصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل و زيادة الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة اضافة الى مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات و كذلك عملت الحكومة الجزائرية على توفير عدة هيئات و مؤسسات تقوم بدور فعال في تنمية هذه المؤسسات.

و اوصت هذه الدراسة بضرورة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها فأنشئت وزارة خاصة بها و بالتالي من شانه تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي الى تنمية الاقتصاد الجزائري و عدم الاعتماد كليا على المحروقات

- (**سامية عزيز2013:**) ، "**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنمية ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات من خلال توفير مناصب العمل و كذلك امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل بالا ضافة الى اهتمام السلطات بهذا النوع من المؤسسات و ذلك بتكوين وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ادى الى تزايد العديد من هذه المؤسسات في الآونة الاخيرة

توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب اهمية كبيرة في التنمية الاجتماعية و ذلك بما توفره من مناصب عمل للأفراد بالإضافة الى ذلك تسعى هذه المؤسسات الى توفير واستحداث مناصب عمل جديدة للعمال و ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بتوفير الدخل للأفراد العاملين .

و اوصت هذه الدراسة بضرورة توسيع مجالات التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بث روح المبادرة الفردية لدى الشباب لإنشاء المؤسسات .

(فارس طارق:2017) ، "دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه ،علوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف1.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال تحديد مستوى قدرته على المنافسة في ظل التحديات الراهنة كذلك الوقوف على العراقيل و المعوقات التي تعيق نشاط و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

توصلت هذه بضرورة الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعاني العديد من المعوقات و المشاكل و التي تجعلها غير قادرة على المنافسة بالرغم من البرامج و السياسات التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع.

و اوصت هذه الدراسة بضرورة تحقيق التكامل الوثيق بين هذه السياسات الصناعية و المالية لضمان نجاحها كما تؤكد هذه الدراسة على ان تجسد هذه السياسات يجب ان يستند على التنسيق و التعاون المشترك بين كافة الفاعلين الاقتصاديين

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات و الا بحاث العلمية التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ودرسته من عدة جوانب : تمويل، هيئات دعم و ترقية، تأهيل، المشاكل و المعوقات، اهميتها في الاقتصاد الوطني. الا ان ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو تقييم جدوى هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من عدة جوانب ، اضافة الى ان فترة التحليل تمتد من 2010 الى غاية 2019.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الحدود المكانية:**

تمثلت في تقييم مدى جدوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري (الجزائر).

✓ **الحدود الزمانية :**

تمثلت في تقييم مدى جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية تقييمية للفترة الزمنية الممتدة من 2010 الى 2019.

- **اسباب اختيار موضوع الدراسة:**

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب منها :

✓ الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع؛

✓ معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نظرا للجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لدعم نشأتها و تطورها؛

- ✓ تقييم مدى توافق الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لدعم نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطورها مع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ اهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنظمة الاقتصادية خاصة في ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة
- ✓ اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات.
- ✓ معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من معلومات فنية و تقنية.

- **صعوبات الدراسة :**

احاطت بإعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات و العراقيل من اهمها:

- ✓ عدم توفر كتب حول هذا الموضوع و اقتصرنا على المقالات والمجلات و الرسائل و الاطر وحات، نظرا للظروف الحالية (جائحة كورونا)؛
- ✓ تباين بعض الاحصائيات في بعض المجلات والدراسات والمواقع الرسمية للإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ✓ عدم القدرة على الالمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لشساعته.

- **هيكل الدراسة:**

من اجل دراسة و معالجة هذا الموضوع، و كذا معالجة الاشكالية واختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول اضافة الى مقدمة و خاتمة كالآتي:

الفصل الأول: اطار مفاهيمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، حيث تم التطرق الى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبحث الاول و تم عرض دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اشكال تصنيفها في المبحث الثاني، و عرض في المبحث الثالث محددات قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها .

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

حيث تم تقسيمه بدوره الى ثلاثة مباحث، تم عرض مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في المبحث الاول منه، و تم التطرق الى اليات و هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في المبحث الثاني ، اما في المبحث الثالث تم التعرض الى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الفصل الثالث: جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2019)

حيث تم تقسيمه بدوره الى ثلاثة مباحث، تم عرض في هذا الفصل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية وحسب القطاع في المبحث الاول منه، وثم تطرقنا ايضا في المبحث الثاني الى مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي وفي القيمة المضافة، وتطرقنا في المبحث الثالث الى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وفي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفصـــل الأول:

الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

ازداد اهتمام الدول و الحكومات في مختلف اصقاع العالم، بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ادراكا منها للدور المحوري، الذي يمكن ان تلعبه في اقتصاديات العالمية المتقدمة و النامية على حد سواء و خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و كما توفر مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل نظرا لمرونتها مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية.

حيث تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدد من الخصائص والسمات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد اهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وان تلعب دورا رائدا في عملية التنمية وبالرغم من هذه الخصائص، الا انه توجد صعوبة في تحديد تعريف مناسب لها وهو ما ترتب عنه صعوبات كبيرة امام المهتمين بهذا القطاع بشان السياسة التي يتم اختيارها.

ومن هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث، تحديد معايير تعريفها، خصائصها، اهميتها، وقد قسمنا فصلنا الى 3 مباحث:

- المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اشكال تصنيفها
- المبحث الثالث: محددات قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها

المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان اعطاء مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة التفريق بينها وبين مختلف المؤسسات الاخرى، يعتبر من الصعوبة لوجود اتفاق مسبق حول تعريف موحد وفي هذا السياق حاولنا التطرق الى تبيان مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يستند عليها في تصنيف هذه المؤسسات، ثم تطر قنا الى جملة من التعاريف المختلفة باختلاف البلدان والباحثين مع التركيز، على تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تبيان المعايير المعتمد عليها.

المطلب الاول: تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل و دقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتها لهذا الموضوع خاصة، مع العلم ان تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا امام مختلف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية، وترقية وانماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا راجع كله الى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود ،كذلك بين درجة النمو الاقتصادي و مكانة هذه المؤسسات في السياسة التنموية من دولة لأخرى .و من ثم وجب علينا التطرق الى هذه الاسباب المؤدية الى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية، قبل الوصول الى تحديد تعريق يعكس اهمية و مكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي و المتمثلة في السببين التاليين:

-اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي :

ان طبيعة العالم الان المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي الى دول متقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير و مستمر و دول مختلفة اقتصاديا او سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء، ان لم نقول سلبي تجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احدهما من الصنف الاول السالف الذكر والاخرى من الصنف الثاني غير مطلقة. فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الامريكية او اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة او متوسطة في اي بلد نامي كالجزائر مثلا، وهذا بالمقارنة مع حجم الامكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها وعليه تصل الى ان اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من اعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. اذ ان كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط و المستوى الاقتصادي لكل منها.

2- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي :

ان اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى و تنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر اساسي كالمؤسسات(الفلاحية، الزراعة، الصيد، تربية المواشي، ...الخ) و المؤسسات الاستخراجية، و مؤسسات تعمل على تحويل المواد الاولية و انتاج السلع (المؤسسات الصناعية)و مؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل و المؤسسات المالية ادى الى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج اي استثمارات ضخمة و طاقات عمالية و مالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية اخرى، يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة و طاقات عمالية و مالية بسيطة كذلك كالمؤسسات التجارية، كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام و تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

لقد تم وضع العديد من انظمة التصنيف للتمييز بين الصناعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، التي لم تصل الى تحديد تعريف شامل متفق عليه من طرف الاسرة الباحثة، فالمشكل الذي يطرح يكمن اساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات، فالظروف الديمغرافية و الاجتماعية و طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تؤدي الى اختلاف المفهوم من بلد لأخر و داخل البلد نفسه.

1. **المعايير الكمية: هي** من اهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي تخص مجموعة من المؤشرات النقدية الاقتصادية و بمجموعة اخرى من المؤشرات النقدية، وسيتم فيما يلي تناول بعض المعايير [1].تبقى النظرة الكمية رغم انتقادها اكثر وضوحا من النظرة النوعية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يعتبر الباحثون معيار الحجم اساسي لقياس هذه المؤسسات و رغم بساطته ظاهريا، يبقى عمليا معقدا و ام يتمكن من تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-و إذا عجز الباحثون في تعريف المؤسسات بالاعتماد على الحجم، فأي معنى يبقى للحجم

-ومتى نقول ان هذه المؤسسة صغيرة

[1] بلقاسم نورية؛ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود و تأمينات ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر ، 2014 ،ص 2.

_ او هذه الاخرى متوسطة؟

_او هذه كبيرة؟

_هل يكفي ان يعمل عدد من العمال في مؤسسة ما حتى نقول ان هذه متوسطة او صغيرة؟

_وهل مؤسستان يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟

مهما استخدمنا من تكنولوجيا انه امر صعب حقا. فالحد الفاصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لا يزال غامضا الى حد بعيد فهل المؤسسة التي تشغل 200 عامل هي متوسطة و التي تشغل 201 عامل هي كبيرة و في دراسات عديدة تمت بأوروبا. حاول من خلالها الباحثون تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد[1]. الاوروبي باستخدام المعايير الكمية، لكن تختلف هذه المعايير من بلد لأخر وهنا يكمن خطر اخر وهو توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات.

ولقد استخدم في بعض البلدان رقم الاعمال وفي بلدان اخرى القيمة المضافة وتارة اخرى الربح واخرى عدد العمال ولا تؤدي هذه المعايير بالضرورة الى نفس النتائج.

- **معيار عدد العمال [2]:** و هو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة و الثبات النسبي و لكن على الرغم من هذه السهولة ،الا ان هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر، لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي الى تصنيف خاطئ للمؤسسات ،حيث تعتبر على اساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية، مؤسسات كبيرة، بالنظر الى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، كما ان هناك عوامل اخرى يجب توخي الحذر في استعمالها هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال، و كذا اشتغال افراد العائلة في المؤسسات العائلية.

حيث يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الاساسية الاكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة ويمكن التمييز في هذا المجال بين الاصناف التالية من المؤسسات:

---

[1] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات ،مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، العدد3، جوان 2018، ص.ص 218_ 219.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد: مرجع سابق ص 21

-**مؤسسة مصغرة:** وهي التي تستخدم من 1 الى 9 عامل.

-**مؤسسة صغيرة:** و هي التي تستخدم من 10 الى 199 عامل.

-**مؤسسة متوسطة:** و هي التي تستخدم من 200 الى 499 عامل.

وذلك حسب احد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الامريكية، و اما المؤسسات الكبيرة هي التي تستخدم عدة الاف من العمال، في حين ان المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الالاف من العمال.

- **معيار راس مال:**

يعتبر معيار راس المال المستثمر احد المعايير الاساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، كونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الانتاجية ،للمؤسسة و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى و من قطاع انتاجي لأخر. فعلى مستوى بعض الدول الاسيوية (الفيليبين الهند كوريا الجنوبية و باكستان) فان حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يتراوح ما بين 35 و 200 الف دولار، اما في بعض الدول المتقدمة فيصل الى 700 الف دولار و بعض الدول الاخرى لا تكتفي بمعيار واحد و انما تجمع بين عدة معايير فعلى سبيل المثال، نجد ان فرنسا و اليابان يجمعان بين معيار العمالة و راس المال معا .حيث تعتبر المؤسسة صغيرة و متوسطة في فرنسا عندما يكون عدد عمالها اقل من 500 عاملا و رأسمالها المستثمر اقل من 5 سنوات فرنك او ما يعادلها من الاورو ،بينما في اليابان تعتبر المؤسسة صغيرة او متوسطة عندما يكون عدد عمالها اقل من 300 عاملا و رأسمالها المستثمر اقل من 50 مليون ين.

- **معيار العمالة ورأس المال او معيار معامل راس المال:**

يعتبر كلا من معيار راس المال و معيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الانتاجية المتوسطة، لذا فان الاعتماد على اي منهما منفردا يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد عدد العمال في مؤسسة ما قليلا و لا يعني ذلك ان حجمها صغيرا اذ من المحتمل ان يكون رأسمالها كبيرا نسبيا، اي انها تستخدم اسلوبا فنيا في الانتاج كثيف راس المال و بالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار راس المال ضمن المؤسسات الكبيرة، و قد تكون بالفعل كذلك في حين انها مصنفة صغيرة او متوسطة وفقا لمعيار العمالة و ربما حدث العكس فقد نجد راس مال صغيرا و حجم العمالة كبيرا ،فيتم تصنيف المؤسسة الكبيرة وفقا لمعيار العمالة و صغيرة و متوسطة وفقا لمعيار راس المال لذا وجد معيار معامل راس المال الذي يمزج بين المعيارين و يمثل حجم راس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل و يحسب بقسمة راس المال الثابت على عدد العمال، و يعني الناتج كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، و غالبا ما

يكزن هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة راس المال و مرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى و العملاقة التي تحتاج الى رأسمال كبير و ذات التقدم الفني العالي.

نستخلص من خلال عرضنا لاهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، انها تطرح صعوبات كبيرة اهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الانشطة الاقتصادية من بلد لأخر و مع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على اساس انه سهل التوفير و الايسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة اضافة معيارين اخرين هما رقم الاعمال و القيمة المضافة[1].

- **المعايير النوعية:**

و تسمى ايضا المعايير النظرية السيسيولوجيا او التحليلية وباعتبار المعايير الكمية غير كافية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل ادق، وقد لخصت الكونفدرالية الفرنسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **CGPM** في تحديدها لمفهوم هه المؤسسات كما يلي :

- ✓ **المعيار القانوني:**

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم راس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها. فشركات الا موال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة بشركات الافراد .و في هدا الاطار، تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات الافراد و المؤسسات العائلية و التضامنية و شركات التوصية البسيطة بالأسهم و الشركات و المهن الصغيرة و الانتاجية والحرفية و صناعات منتجات الا لبان و الخضر و الفواكه و الحبوب و المنتجات الخشبية و الاثاث و المنسوجات بأنواعها، او الملات التجارية و المطابع و الاسواق المركزية و المزارع و مكاتب السياحة و السفريات و الشحن، بالإضافة الى ورشات الصيانة و الاصلاح و كذا اعمال العمارة و البناء.

- ✓ **المعيار التنظيمي :**

يعتمد هذا المعيار على الحجم حيص تصنف المؤسسات الى صغيرة و متوسطة وفقا لهذا المعيار اذا اتسمت بخاصيتين او اكثر من الخواص التالية[2] :

---

[1] براشن عماد، ياسر عبد الرحمان: مرجع سابق ،ص 70.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد : مرجع سابق ص 68.

1-الجمع بين الملكية و الادارة

2-قلة مالكي راس المال

3-ضيق نطاق الانتاج و تركزه في سلعة او خدمة محددة

4-صغر حجم الطاقة الانتاجية

5-الاعتماد و بشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل

- ✓ **الملكية :**

ان ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود اغلبها الى القطاع الخاص في شكل شركات تضامن او شركات اموال ،حيث يلعب المالك دورا كبيرا في ادارتها و في بعض الدول مثل الجزائر تمتلك الدولة عددا من هذه المؤسسات.

- ✓ **المسؤولية :**

تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة الى المالك و صاحب المشروع فيجمع بين عدد الوظائف في ان واحد كالتسيير التسويق و التمويل عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة، بتقسيم الوظائف على عدة اشخاص.

- ✓ **الحصة من السوق :**

ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة، و ذلك للأسباب التالية :

صغر حجم المؤسسة، صغر حجم الانتاج، ضالة راس المال، محلية النشاط ،ضيق الاسواق، التي توجه اليها منتجات هذه المؤسسات.

المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتماثل في الامكانات و الظروف و نتيجة لأسباب السابقة فان هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السيطرة على الا سواق، او ان تفرض اي نوع من انواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبيرة التي يسمح لها راس مالها و كبر حجم انتاجها و حصتها السوقية و امتداد اتصالاتها و تشابك اتصالاتها من السيطرة على الاسواق واحتكارها[1] .

[1] رقيق شهرزاد عيساوي ؛المؤسسات المتوسطة و الكبيرة في الجزائر واقع و افاق، الملتقى الوطني مقدمة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط، الجزائر، 8 _9 افريل 2008، ص 172.

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها و اهدافها

اولا_ تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

انتشر مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، حيث تشكل هذه المؤسسات حيزا مهما و كبيرا من النشاط الاقتصادي، و هي لا تقل اهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا تكميليا للعديد من المؤسسات الكبيرة.

حيث لكل بلد تعريف خاص به و ذلك حسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي التكنولوجي، كما حسب المعايير الكمية و النوعية المعتمد عليها في تحديد التعريف و في ما يلي يمكن ملاحظة الاختلاف في مختلف تعاريف الدول والمتمثلة:

- **تعريف الولايات المتحدة الامريكية :**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953، الذي نظم ادارة هذه المؤسسات فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها، و ادارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه و قد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين لتحديد تعريف اكثر تفصيلا فقد حدد القانون هه المؤسسات كما يلي[1]:

- مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1الى5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او اقل

- **تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا :**

في دراسة حديثة اجرتها اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،قدم الباحثين (بروس و هيمنز) التصنيف التالي للمؤسسات الاقتصادية و الذي يستخدم معيار العمالة كمعيار للعمالة.

[1] زيتوني صبرين ؛الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،اطروحة الدكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم الجزائر، 2016، ص 17.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الاقتصادية في بلدان جنوب شرق اسيا

عدد العمال	نوع المؤسسة
من 1 الى 9	مصغرة
من 10 الى 49	مصغرة
من 50 الى 99	متوسطة
اكثر من 100	كبيرة

المصدر: لحليح طيب دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي الملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف 17 _18 افريل 2006.

- **تعريف اليابان** :

لقد وضع القانون الاساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعدل في 12 ديسمبر1999 الحدود القصوى، لراس المال المستثمر و عدد العمال التي تميز تلك المؤسسات و ذلك على اساس طبيعة النشاط الذي تنتمي اليه و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

القطاعات	الحد الاقصى لعدد من العمال	الحد الادنى من راس المال
مبيعات التجزئة	50	50 مليون ين
مبيعات الجملة	100	100 مليون ين
الخدمات	100	50 مليون ين
الصناعات والقطاعات الاخرى	300	300 مليون ين

المصدر : يوسف حميدي مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 _2008 ص76.

- **تعريف مصر:**

لم يوجد بمصر تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة الى غاية صدور القانون رقم 141 في 10 يونيو2004 الخاص بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد عرف في مادته الاولى المؤسسات الصغيرة بانها كل شركة او مؤسسة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا او تجاريا، ولا يقل راس مالها المدفوع عن 50000 جنيه مصري و لا يزد عدد العاملين فيها عن 50 عامل.

و اذا قل رأسمالها المدفوع عن 50000 اعتبرت مؤسسة متناهية الصغر.

- **تعريف الاتحاد الاوروبي :**

صدرت توصية المفوضة الاوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الاوروبي و الدول الاعضاء بناء على مجلس الاوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الحرفي عام .1994 و قد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات و عدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج ،و ادى ذلك لعملية تحديد التعريف الجديد وهي عملية شائعة و تتضمن العديد من الخطوات و قان الاتحاد الاوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 افريل 1996 ،و تفسر مقدمة التوصيات السبب الذي من اجله وضع تعريف على سبيل المثال البرامج الموجهة و المعاملة التفضيلية و برامج الاعانة و الدعم الموجه و نقص التنسيق و تشوه المنافسة.

جدول رقم(1-3): يوضح تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الاقصى	الحد الاقصى لرقم الاعمال	الحد الاقصى للموازنة
صغيرة	49	7 م يورو	5 مليون يورو
متوسطة	249	40 م يورو	27 مليون يورو

المصدر : تقوى فاطمة الزهراء مساعيد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة، الجزائر، ص19.

- **تعريفات بعض الدول الاخرى حسب عدد العمال :**

جدول رقم(1-4): يوضح تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
استراليا	اقل من 200 عامل	اقل من 100 عامل
فنلندا	اقل من 100 عامل	اقل من 500 عامل
اليونان	49 عامل	من 50 الى 500 عامل
ايطاليا	من 50 الى 100 عامل	من 101 الى 300 عامل
هولندا	من 1 الى 9 اشخاص	من 10 الى 100 عامل
البرتغال	99 عامل	من 201 الى 500 عامل
سويسرا	من 1 الى 50 عامل	اقل من 500 عامل

المصدر: يوسف حميدي، مرجع سابق، ص 75.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكنها تعاريف غير رسمية انتج عنها غياب احصائيات موثوقة في جرد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل قانوني، الا ان تأطير هذا القطاع عرف تطور ملحوظا ابتداء من تاريخ انشاء وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 الى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 بكافة الصلاحيات.

وادراكا بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا ورسميا، من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12ديسمبر2001 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الاعضاء وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا**la charte de bologne** حول م ص م في جوان 2000.

و هو ميثاق يكرس التعريف الاوروبي لهذه المؤسسات و يرتكز هدا التعريف على 3 مقاييس:

-المستخدمين ورقم الاعمال

-الحصيلة السنوية

-استقلال المؤسسة

وحسب ما ورد في المادة4 من القانون التوجيهي لم ص م تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها كل مؤسسة انتاج سلع او خدمات تشغل من 1 الى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوية 2 مليار دينار جزائري ،او لا يتجاوز حصيلة سنوية 500 مليون دينار جزائري كما تستوفي معايير الاستقلالية.

ونظرا لتغيير نمط النمو في اطار سياسة الدولة في تنويع الاقتصاد اكثر من اي وقت مضى و تشجيع و دعم انشاء الثروة خارج القطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم 18- 01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. ليصبح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما جاء به في المادة الخامسة من القانون رقم 17 02 المؤرخ في 10- 1- 2002 حيث تم تغيير في قسم كل من رقم الا عمال السنوي و مجموع الحصيلة السنوية.

اذ يمكن توضيح تصنيف هذه المؤسسات حسب القانون الاخير و ذلك في الجدول الاتي:

الجدول رقم(1-5): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 17 _02:

النوع / المعيار	عدد العمال	رقم الا عمال السنوي مليون دينار جزائري	مجموع الحصيلة السنوية مليون دينار جزائري
مؤسسة مصغرة	1_ 9	تقل عن 400	لا يتجاوز 20
مؤسسة صغيرة	9_ 49	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200
مؤسسة متوسطة	50_ 250	ما بين 400 الى 4000	ما بين 200 الى1000

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد مرجع سابق ص 219.

ثانيا– خصائصها و اهدافها :

1– الخصائص الايجابية :

- يرتبط مفهوم هذه المؤسسات عادة بالمرونة و مجاورة السوق و سرعة رد الفعل و سرعة التوجه الخفة
- تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عالما واسعا و غير متجانس على مستوى كل من : مجالات الانشطة (التصنيع، الخدمات ،التجارة ،البناء، الفلاحة)
- الحجم (عمال احرار مؤسسات مصغرة ،**TPE**مؤسسات صغيرة،**PE** مؤسسات متوسطة**me**)
- نوع و استقلالية المؤسسة (المؤسسات ذات الهدف المالي، مقابل المنظمات التي لا تهدف الى الربح ،المؤسسات المستقلة، مقابل التجمع التعاونيات شبكة المناولة).
- تتميز هذه المؤسسات بان لها القدرة على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات الاستثمار اي التحول الى انتاج سلع و خدمات اخرى تتناسب مع متغيرات السوق و متطلباته و سهولة الدخول و الخروج من السوق لنقص نسبة الاصول الثابتة الى الاصول الكلية في اغلب الاحيان.
- ان درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة خاصة مخاطر السوق فالمؤسسات الكبيرة تتحمل اخطار كبيرة نظرا لحجم استثماراتها و حجم حصتها في السوق.
- كما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور مؤثر في دعم و رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الكبيرة، و من امثلة ذلك اعتماد العمالة الماهرة فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة، و التي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها المهارة الى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة و المزايا الافضل[1].
- اختيار الاسواق : تتجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الا سواق الصغيرة و المحدودة و التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.
- لا تطلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوادر ادارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الانتاج كما ان هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة و بسيطة، فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير و يمثل المحور الاساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم و التسيير و هو ما يعطي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرونة و تسيير بدون تعقيد.

[1] ياسر عبد الرحمان براشن عماد ص ص 220 221

- ان صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى و منه تستطيع الانشاء في المناطق الداخلية مقتربة من اسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها ،الا بتكلفة مرتفعة الامر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكثر تنافسية في هذه الاسواق[1].
- خصائص المتعلقة بالطابع الشخصي لخدمة العميل : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقلة العاملين فيها و كذا محلية النشاط و هذا يخلق نوع من الالفة و العلاقات مع العملاء و كذا يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة و العميل مما يؤدي الى تقديم المنتج في جو من الصداقة و يرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الاحيان الى هذه الخصوصية و المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل.
- قلة التكاليف اللازمة لتجريب العاملين : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين ،اذ انها تعتمد على التدريب المباشر للعمال اثناء العمل و عدم استعمالها للتقنيات العالية و المتطورة التي تطلب تدريب العمال[2].
- القابلية للإبداع و الابتكار : تعتمد المؤسسان الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الاحيان على الابتكار و الابداع في منتجاتها ،و هذا راجع الى ان هذه المؤسسات يمكنها ان تنتج بأحجام كبيرة لهذا فهي تلجا الى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة و البحث عن الجديد و المبتكر و تشجيع العاملين على الاقتراح و ابداء الراي في مشاكل العمل. مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكار .ففي اليابان مثلا تعود نسبة 52 % من الابتكارات الى اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الكفاءة و الفعالية : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية و المادية نظرا لتوفر الظروف التي تحقق لها الكفاءة و الفعالية عن طريق قدرتها على الاداء و الانجاز في وقت قصير نسبيا ،و سهولة الاتصال بالعملاء و الموردين بالإضافة الى تأثير الدوافع الشخصية للأصحاب المؤسسات في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح و التفوق[3].

---

[1] شتوان قادة ؛ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران ،2013، ص ص 26_ 27.

[2] الطيب داودي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع و المعوقات حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 11 جامعة بسكرة الجزائر 2011 ص 66

[3] الطيب داودي؛ مرجع سابق، ص 66.

2-الخصائص السلبية:

بالإضافة الى الخصائص الايجابية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هناك جملة من الخصائص السلبية و نذكر منها :

معدلات الفشل العالية: من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو انها اكثر عرضة للفشل و الموت او التصفية من المؤسسات الكبيرة .هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الا انه اعلى نسبيا في سنوات التأسيس الاولى فالدراسات التي اجريت في الدول المتقدمة تبين انه من كل 1000 مؤسسة تقام 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة و نصف و ان 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

الاعتماد على الخبرات الذاتية : نقص الخبرات الازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات اما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق، و هذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة وان يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.

انخفاض مستوى التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا و من الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عال.

تعدد اشكال الملكية: تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في غالب الاحيان طابع الملكية الفردية او العائلية او شركات الاشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الاموال وهذا يرجع الى صغر حجم راس مال اللازم لإنشاء هذه المؤسسات و عليه فان هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

انخفاض وفرات الانتاج: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض وفرات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، و ذلك نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية و يتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نوع اخر من الوفورات هو وفورات المجتمع ،هذا ما يؤكد ضرورة اقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في مناطق التجمعات الصناعية.

انخفاض القدرات الذاتية على التوسع و التطور و التحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات ،لانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع و الطور و التحديث نظرا لانخفاض طاقتها الانتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار و متطلباتها المالية و الفنية وازدياد وتيرة و سرعة التقدم و التطور التكنولوجي مما يعطل قدرتها على التوسع و التطور و التحديث[1].

ثانيا–اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا اساسيا في الحياة الاقتصادية ليس السبب في عددها، و تنوعها فحسب و لكن ايضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية و مساهمتها في التنمية الجهوية .

1 –الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية :

ان اصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية او خاصة، يسعون وراء انشائهم للمؤسسة الى تحقيق جملة من الاهداف و تتعدد باختلاف اصحاب و طبيعة، و ميدان نشاط المؤسسات يمكن تلخيص هذه الاهداف في النقاط التالية:

الاهداف الاقتصادية:

1–تحقيق الربح:

يعتبر تحقيق الربح المبرر الاساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقاتها التسويقية الذاتية، التي تستعملها في توسيع قدراتها الانتاجية وتطويرها او على الاقل الحفاظ عليها، وبالتالي الصمود امام تنافسية المؤسسات الاخرى والاستمرار في الوجود.

2 –عقلنة الانتاج:

اي الاستعمال الرشيد لعوامل الانتاج ورفع إنتاجياتها من خلال التخطيط المحكم والدقيق لإنتاج والتوزيع، ثم مراقبة تنفيذ الخطط و البرنامج، و ذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والافلاس في اخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الانتاج.

[1] ياسر عبد الرحمان براشن مرجع سابق ص 222

3 –تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع:

و هذا من خلال تحقيق كامل عناصر الانتاج لتلبية الحاجات المتزايدة و يجب ان يحقق الانتاج ما يلي:

*مستوى عالي من المرونة

*ان يتم الا نتاج في الوقت المحدد دون تقديم او تأخير

*ان يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد

2 –الاهداف الاجتماعية:

من بين الاهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى تحقيقها ما يلي :

ضمان مستوى مقبول من الاجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الاوائل من نشاطها حيث يتقاضون اجورا مقابل عملهم بها و يعتبر هدا المقابل حقا مضمونا قانونا و شرعا و عرفا ا يعتبر العمال العنصر الحيوي و الحي في المؤسسة الا ان مستوى و حجم هه الاجور يتراوح بين الارتفاع و الانخفاض حسب طبيعة النظام الاقتصادي و مستوى المعيشي

تحسين مستوى معيشة العمال:

ان التطور السريع الي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال اكثر حاجة الى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة الى التطور الحضاري لهم

توفي تأمينات و مرافق للعمال:

تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التامين الصحي و التامين ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد بالإضافة الى المرافق العامة مثل تعاونيات للاستهلاك و المطاعم ...الخ

تأهيل العمال:

حيث يتم تدريب و تطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية و هذا عن طريق اخضاع العمال الى دورات تكوين و تدريب من اجل رفع المستوى المهني و التخصص حسب القدرة المهنية للعمال

من بين الا هداف الاجتماعية التي تؤديها المؤسسة ما يلي:

البحث والتنمية حيث مع التطور المؤسسات عملت على توفير ادارة او مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق والانتاجية علميا. وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد اهمية لتصل الى نسبة عالية من الارباح، و يمثل هذا البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، و خاصة في السنوات الاخيرة اذ تتنافس المؤسسات فيما ينها على الوصول الى احسن طريقة انتاجية و احسن وسيلة تؤدي الى التأثير على الانتاج ورفع المردودية الانتاجية في المؤسسة

كما ان المؤسسة الاقتصادية تدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الاجل التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي و الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

_ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستخدام انشطة اقتصادية سلعية او خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا احياء انشطة و التخلي عنها لأي سبب كان.

_استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص اخرين و من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن ان تتحقق الاستجابة السريعة للمطالبة الاجتماعية في مجال الشغل .

_اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الافلاس لبعض المؤسسات العمومية او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة او الخوصصة و هو ما يدعم امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة.

_استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل تركيز طاقاتها على النشاط الاصلي و قد بينت دراسة اجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع انجاز و الاشغال الكبرى انه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة انشاء 15 مؤسسة صغيرة.

_يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطين الانشطة في الاماكن النائية مما يجعلها اداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية و احدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

_يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

_تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الافكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تمتلك القدرة المالية و الادارية على تحويل هذه الافكار الى مشاريع واقعية.

_تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها كما تشكل مصدرا اضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

_تشكل احدى وسائل الاندماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المطلب الثالث : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تعرف لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها فانه ثمة اتفاق على اهميتها او موقعها في النشاط الاقتصادي باعتبارها محركا لعملية التنمية و النمو الاقتصادي.

ان هده المؤسسات هي افضل الوسائل لانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك بتوفيرها لمناصب الشغل و خلق الثروة ذلك ان المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها الا انها مازالت تطرح مشاكل التحكم في التسيير.

ولهذا توسعت نشاطات هذه المؤسسات في كل بلدان العالم، حيث انها تشكل النسبة الاكبر من حيث العدد والاهمية بما فيها الصناعة.

ففي الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة اقتصادية و عالمية نجد ان 90% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة و متوسطة توظف اكثر من نصف اليد العاملة و 37% من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير و ان 25% من هذه المؤسسات يوظف كل منها 100 اجير ،و مع ذلك فان المؤسسات الكبيرة بما فيها العملاقة و التي تمثل عالميا حوالي 20% هي التي تسيطر حالبا على 80% من التبادل الحر و لإشارة فان الولايات المتحدة الامريكية اصدرت قانون الاعمال الخاص بهذا النوع من المؤسسات منذ بداية الخمسينات، و هو ما يزال ساري المفعول الى الان و تشير الاحصائيات على انها تتوفر على اكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة في الواقع فان تشجيع و دعم و اقامة نسيج من الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد اسلوبا بالغ الاهمية كرفع مستوى المعيشة و امتصاص البطالة وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوطات الاجتماعية و تثبيت الاستقرار ناهيك عما يحققه في مجال التنمية الاقتصادية .

- زيادة الناتج المحلي و خلق فرص العمل [1]:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي و خلق فرص العمل و ذلك راجع الى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، هذا من جهة و لكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبرى من جهة اخرى، حيث تشير الاحصائيات الى وجود اكثر من 20،8 مليون مؤسسة في

[1] يوسف حميدي ؛ مرجع سابق، ص 95.

الاتحاد الا وروبي سنة 2010 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 99،8 من العدد الاجمالي لها و حوالي 98% من قطاع الاعمال، يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف اقل من 10 عمال حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 67% من فرص العمل على مستوى الاتحاد الاوروبي.

-مساهمتها في الناتج الداخلي الخام PIB و القيمة المضافة :

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر زيادة اهميتها من خلال الدور الذي تقوم به، كمحرك اساسي في الاقتصاد و هذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الخام و خلق القيمة المضافة

-مصدر لتوليد الناتج القومي :

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الغربية ب 30% من الناتج القومي الاجمالي و هي نسبة معتبرة خاصة اذا استثنينا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاطات الاخرى غير صناعية

-دعم الصادرات :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات و ذلك لقدرتها على التحول الى الخارجية، بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكاليفها بالإضافة الى اعتمادها على المواد الاولية المحلية و هو ما يعني محدودية وارداتها[1].

_تكوين العمال واكسابهم الخبرات خاصة في البلدان النامية من خلال تكوين الافراد و تدريبهم على المهارات الادارية و الانتاجية و التسويقية و المالية لإدارة الا عمال في المؤسسة.

_القضاء على الاحتكار و تحقيق التوازن الجهوي وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في مناطق حسب طبيعة كل منطقة من حيث مواردها الطبيعية و امكانياتها و عاداتها و تقاليدها و احتياجات سكانها[2].

[1] عمر فرحاني؛ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الصعوبات و العراقيل، ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 6 _7 ديسمبر 2017 ص16.

[2] بوطرفة لبنى؛ حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأسلوب راس مال المخاطر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة _الجزائر ،2012 ،ص .10

-المساهمة في الابتكار و نشاطات البحث و التطوير :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرا مهما للأفكار الجديدة و الابتكارات فهذه المؤسسات تتميز بانها اكثر ابداعا من المؤسسات الكبيرة بسبب ان الافراد لديهم دوافع اكبر في ايجاد الافكار الجديدة التي تؤدي الى تحقيق رغبة عالية.

-تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية و مدخرات صغار المدخرين لاستثمار فيها، و من ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة افراد المجتمع في التنمية كما تساهم في اعداد الصناعيين الوطنيين

-خدمة المجتمع وزيادة احساس الافراد بالحرية والاستقلالية:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خمة مهمة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته و امكانياته وكذا تحسين مستوى معيشته و تعزيز علاقاته الاجتماعية، هذا الى جانب كونها تعظم احساس الافراد بالحرية و الاستقلالية و ذلك عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات، دون سلطة وصية و الشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود والا حساس بالتملك و تحقيق الذات من خلال تسيير هذه المؤسسات و السعر على استمرارية نجاحها[1].

-دورها في التنمية من خلال خدمة المؤسسات الكبيرة :

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوفير احتياجات المؤسسات الكبيرة من المواد و الخدمات و تشتري منتجاتها، كما انها تعمل على تخفيض تكاليف الا نتاج و زيادة القيمة المضافة و تأهيل اليد العاملة من خلال المناولة فالعلاقة بينها و بين المؤسسات الكبيرة علاقة تبادلية و اعتمادية و نجاحها يتوقف على مدى قوتها و استمراريتها.

-الارتباط بالأسواق و ملائمتها للتقلبات الاقتصادية و التكنولوجية :

- ✓ الارتباط المباشر بالأسواق : يعتبر سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودا نوعا ما، فهي تعمل على خدمة الاسواق المتخصصة و المحدودة و التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بدخولها .

[1] فارس طارق ؛دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية ،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف1_ الجزائر، 2017، ص ص42 43.

كما انها معرفتها الشخصية بالعملاء تمكنها من التعرف على احتياجاتهم و رغباتهم و دراسة كيفية تلبيتها، وبالتالي الاستجابة السريعة و المباشرة لأي تغييرات في هذه الرغبات .بالإضافة الى ذلك فان وجودها يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الاسواق، فالعدد الموجود من المؤسسات الصغيرة داخل الصناعة كبير جدا و حجم الوحدات الانتاجية صغير ومتقارب، مما يصعب من امكانية احتكار السوق من طرف مؤسسة واحدة او عدد قليل من المؤسسات الا في ظروف استثنائية و مؤقتة.

- ✓ ملائمتها لتقلبات الظروف الاقتصادية: نظرا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بالتغيرات والتقلبات الحادة ونظرا للخصائص التي تتميز المؤسسات ص و م، فإنها تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع التغيرات وفي الاوضاع الاقتصادية، كما انها تتمتع بالقدرة على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة
- ✓ ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لظروف البلدان النامية: تعتبر التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسات ص و م اكثر ملائمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات بسيطة وكثيفة العمل نسبيا، كما ان تكلفتها منخفضة جدا بالمقارنة جدا بالمقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لراس المال. بالإضافة الى هذا فان المواد الاولية المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة و المهارات العمالية اللازمة لإدارتها بسيطة و غير مكلفة[1].

-الاهمية النسبية من حيث العدد :

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نسبة هامة ليست بقليلة من اجمالي المؤسسات الموجودة في الكثير من الدول، حيث يوجد في كندا حوالي 2.6 مليون منشاة متناهية الصغر و صغيرة و متوسطة في مجالات النشاط المختلفة النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني 99% من اجمالي عدد المؤسسات و 99.5 من اجمالي المؤسسات العاملة في مجال التصنيع، و في الصين تشير الاحصائيات الى وجود 8.5 مليون شركة و 99% مصنع منها تعتبر شركات صغيرة و متوسطة مملوكة للدولة.

-توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الصناعي :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا اساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والارياف و التجمعات السكانية التالية و هذا يعطينا فرصة اكبر لاستخدام الموارد المحلية و تثمينها و تلبية حاجيات

[1] فارس طارق دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية مر جع سابق ص ص 45 46

الاسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق اما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج او مجموعة من المنتجات التي تنتجها المؤسسات الكبيرة.

-المحافظة على استمرارية المنافسة :

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة اداة للتغيير من خلال الابتكارات و التحسين و تظهر المنافسة الحديثة في عدة اشكال منها السعر شروط الائتمان و الخدمة في الاساليب و الهدف هو تلبية طلبيات المستهلكين و تحقيق الارباح و المحافظة على الحصة السوقية و تطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي .

اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي :

ان مسالة تكامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المؤسسات الكبيرة امر في غاية الاهمية فالتعاون بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الكبيرة يؤدي الى تدعيم الصناعة ككل و تنظيم الاستهلاكات الوسيطة و تنوع الانتاج الصناعي فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر في الكثير من الاحيان مشروعات معدية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في هذا اطار نجد شركة موتورز تتعامل مع اكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اما شركة رونو تتعامل مع اكثر من 50000 مورد[1].

[1] ياسر عبد الرحمان براشن عماد مرجع سابق ص 222

المبحث الثاني: دورة حياة المؤسسات الغيرة و المتوسطة و اشكال تصنيفها

ان كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورة حياة تمر بها حيث تنوع مجالات وانشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات اخذ اشكال عديدة.

المطلب الاول: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان اية مؤسسة لها دورة حياة وعادة ما تكون متضمنة لمراحل متعددة ويمكن ابراز دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

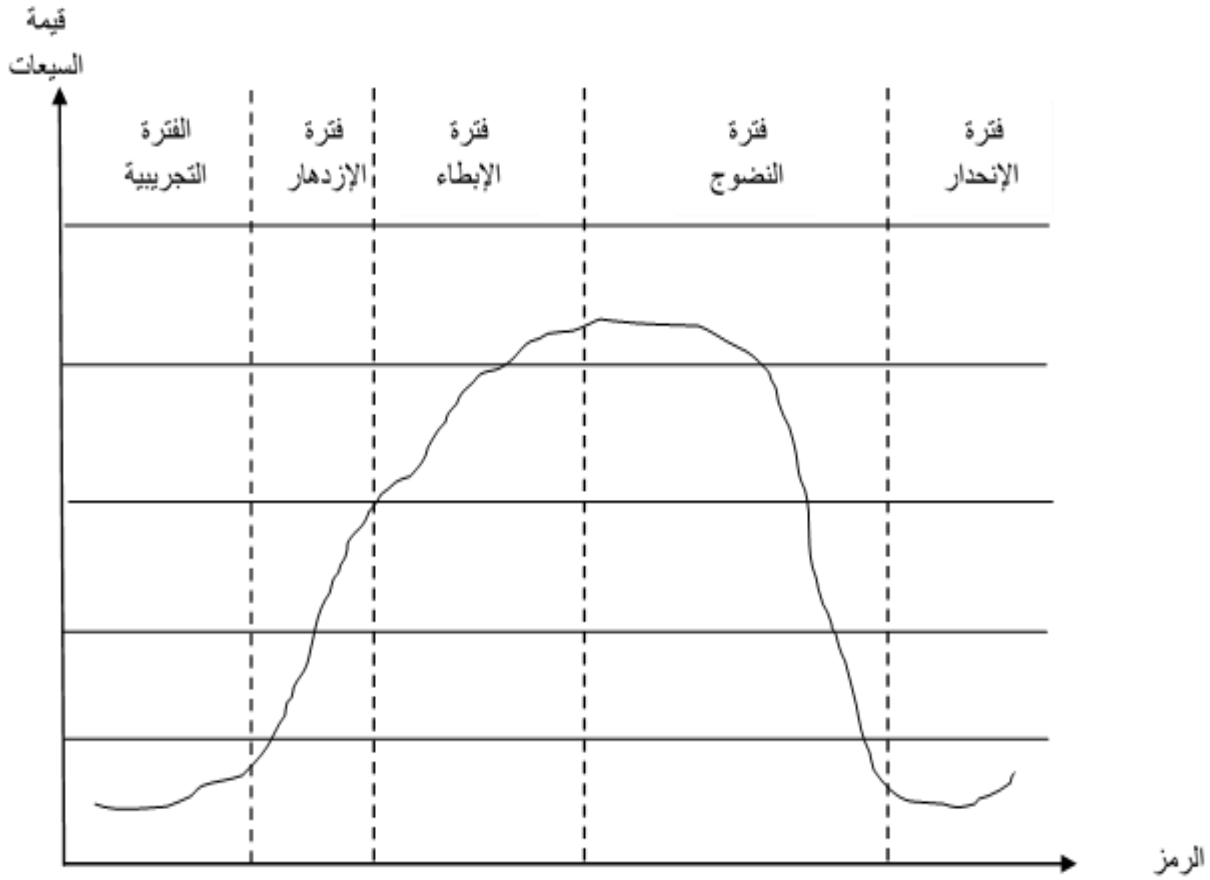

المرحلة الأولى– فترة التجربة :

و هي فترة دخول المؤسسة بمنتجاتها الى السوق اول مرة و عادة ما تتميز هذه المرحلة بالنمو البطيء للمبيعات والارباح و الشيء المهم هنا هو تثبيت وجود المؤسسة و فرض نفسها في السوق و مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الاخرى و تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المرحلة للتمويل الطويل الا جل لبدا نشاطها و تثبيت وجودها بقوة في الاسواق و يستخدم الاموال في شراء الاصول الثابتة كالأراضي المباني والآلات و تظهر الحاجة الى المصادر الداخلية و التي تعني في هذه المرحلة المدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة او مدخرات بعض الاصدقاء او الاقارب لصعوبة الحصول على الاموال من المصادر الخارجية

المرحلة الثانية– فترة الازدهار:

تتميز بارتفاع المبيعات و تحقيق مستويات عالية من الارباح و تبدا مرحلة انطلاق المشروع و تحقيقه لمعدلات النمو المرغوبة اذا نجحت المنشاة مبدئيا بعد تأسيسها و بدأت طريقها الى السوق فتبدا في زيادة المبيعات و كذا الارباح نظرا لقبول منتجاتها من قبل المستهلكين و مع زيادة المبيعات تزيد معها التدفقات النقدية الموجبة في تلك المرحلة ينبغي مساعدة المشروع بالتمويل من المصادر الخارجية بالإضافة الى زيادة القروض التجارية لتمويل النمو في مبيعاتها و ينبغي ايضا الاستفادة بالأرباح الحكومية و المؤسسات المالية المهتمة بالمشروعات الصغيرة

و بالنسبة للمشروعات الصغيرة الفردية التي يريدها صاحبها فمع ازدياد حجم اعمال المنشاة في تلك المرحلة قد يشعر صاحبها باليسر المالي فيبدا بالإنفاق من ايرادات المنشاة على متطلباته الشخصية و من ارباحه المحتجزة و مع اعتقاده ان الوضع يتحمل زيادة القروض لتمويل النمو تزداد اعبائه الامر الذي يؤدي الى تدهور الشركة اثناء فترة ازدهارها و على هذا يجب عدم الافراط في الحصول على التمويل الخارجي

وقد تلجا المشروعات الصغيرة الى مصادر اخرى متخصصة في تمويل احتياجاتها و هذا ما يعرف بشركات راس المال المخاطر و هي التي تقدم الاموال لتلك المشروعات الصغيرة و لكن بدافع مراقبة تقدم عملياتها و ضمان اموالها ومرة اخرى و بالعودة الى مراحل حياة المشروع فانه ينبغي الاشارة الى ان المنشآت الصغيرة تسعى الى اطالة هذه المرحلة بقدر الامكان[1].

[1] رابح خوني، رقيق حساني :المرجع الساب، ص70 71.

المرحلة الثالثة– فترة الابطاء:

و فيها يبدا انخفاض معدل النمو قليلا و تبدا معدلات الارباح في الاستقرار نوعا ما مع استقرار التدفقات النقدية الموجبة اذا الظروف الاقتصادية ملائمة مع وجود ادارة جيدة للمشروع ،و يستمر الاحتياج للتمويل على ما عليه من اجل تمويل راس مال العامل الذي يشمل على تمويل المخزون من المواد الخام و قطع الغيار و مواجهة نقص النقدية في مواجهة مشكلات تسويق المنتجات ،و الحاجة الى تمويل المبيعات الآجلة و منح ائتمان تجاري للعملاء و كذلك مواجهة المصروفات الادارية و التسويقية و الاجور و غيرها و لكن على المشروع ان يلجا في ذلك الى الموردين و البنوك من اجل الحصول على القروض قصيرة الاجل[1].

المرحلة الرابعة– فترة النضوج:

يتطلب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فترة النضج الوصول الى حالة استقرار و زيادة المبيعات و تحقيق قيمة عالية من الارباح و زيادة التدفقات النقدية ،الامر الذي يفرض على هذه المؤسسات طرح منتجات جديدة تكون بديلة للمنتجات السابقة او تطوير المنتجات الحالية لمجابهة من منافسة المشاريع الاخرى، و هذا يترجم ماليا في زيادة الحاجة للتمويل من اجل[2]:

- ✓ اقتناء الآلات ذات التكنولوجيا العالية.
- ✓ طرح منتجات جديدة يؤدي الى زيادة المصاريف.
- ✓ التأهيل الاداري و العمالة.

المرحلة الخامسة – فترة الانحدار:

نظرا للمنافسة الشديدة في السوق و تقليد المؤسسات الاخرى لمنتجات المؤسسة، التي حققت عوائد كبيرة والتقدم في التكنولوجيا والآلات و تشجيع السوق و ضعف الطلب و قلة وجود الابداع و عدم طرح منتجات جديدة للتسوق تكون بمثابة دفع واستمرارية لهذه المؤسسة، تبدا هذه الا خيرة في التراجع و الانحدار لا وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اطالة عمر فترة النمو و ذلك بالتجديد في الهياكل الادارية و التكنولوجية و طرح منتجات جديدة تنافسية

---

[1] بن طيرش ،عطاء الله ؛ تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ،اطروحة دكتوراه، تجارة دولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان _الجزائر،2017،ص ص148_ 149 .

[2] غزيزي احمد عكاشة؛ تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التجارة الخارجية ، رسالة ماجستير في اقتصاد دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،2013 ،ص 34.

للسوق و استقصاء و معرفة حاجات المستهلكين و رصد التغيرات المحتملة في اذواقهم و رغباتهم و الوصول الى اشباع هذه الحاجات لضمان الاستمرارية.

و هي المرحلة التي قد تجد المؤسسة قد دخلت نتيجة ل[1]:

- دخولها في مجالات غير موجودة من قبل و لا تتوافر لديها معلومات كافية.
- تزايد احتياجاتها الى تحويل اضافي لاسيما الانتقال الى المرحلة الثانية و الثالثة.
- التقدم التكنولوجي في الطلب على منتجاتها.
- ان نجاح المؤسسة وازدهارها قد يشجع مؤسسات اخرى منافسة مما يهدد بضياع حصتها من السوق.

المطلب الثاني: اشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان تنوع المجالات و الانشطة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ادى الى تصنيفها الى العديد من الاشكال:

1- تصنيف المؤسسات الصغير ة و المتوسطة على اساس توجهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الاشكال و الانواع و ذلك حسب توجهها و من بين هذه الانواع.

ا_ المؤسسات العائلية: تتميز العائلات المتوسطة و الصغيرة العائلية او المنزلية بكون مكان اقامتها المنزل حيث تستخدم في العمل الايدي العاملة العائلية[2].

ب _المؤسسات الحرفية : ان هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجا لاستعانة بالعامل الاجير الاجنبي ،عن العائلة كما ان ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل كما تتميز ايضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الانتاجي[3].

---

[1] مدخل خالد؛ التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ دراسة حالة الجزائر(2005_2010) ،رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، ص 34.

[2] علام حمد رضا؛ دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة_الجزائر،2018ص 19.

[3] زراية اسماء؛ اثار سياسة التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر ،تخصص نقود و مالية المؤسسات ،كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منشوري قسنطينة ،الجزائر، 2017 ،ص 15.

و لهذا فان هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الانتاج على كثافة العنصر العمل
- معدل التركيب العضوي لراس المال منخفض جدا
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الاحيان الا نادرا
- التنظيم التسيير فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي المحاسبة التسويق ... الخ
- تعمل في معظم الاحيان في القطاع غير الرسمي خاصة المؤسسات العائلية

ج _المؤسسات المتطورة و شبه متطورة :يتمي هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات و تكنولوجيا[1]ت الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجيد للعمل ،او من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية[2].

2_ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

و تنقسم الى:

ا_ المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية : مثل المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية و منتجات الجلود و الاحذية و النسيج و غيرها، ما يميز هذه الصناعات هو انها لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة لتنفيذها.

ب _المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية : المختصة في تحويل المعادن المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية الصناعة الكيماوية و البلاستيك، صناعة مواد البناء و المناجم و تعتبر من اهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالدول المتقدمة.

ج _المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز : تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب راس مال كبير، الامر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج و تصليح و تركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.

---

[1] بلقاسم نورية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] زيتوني صبرين مرجع سبق ذكره،ص26

3_ تصنيف المؤسسات حسب اسلوب تنظيم العمل بها:

حيث يمكن التفريق بين نوعين من المؤسسات:

ا _**المؤسسات المصنعة :** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة و هو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث، تقسيم و تعقيد العمليات الانتاجية و استخدام الاساليب الحديثة في التسيير، و ايضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة اشياع اسواقها.

ب _المؤسسات غير المصنعة :و تجمع هذه المؤسسات بين نظام الانتاج العائلي و الحرفي، اذ يعبر الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي اقدم شكل من حيث تنظيم العمل.

اما الانتاج الحرفي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع و خدمات حسب احتياجات الزبائن[1].

4 _ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري:

و تتمثل فيما يلي[2]:

أ -المؤسسات العامة : و هي لمؤسسات التابعة للقطاع العام و تمتاز بإمكانيات مادية و مالية كبيرة و يستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية و الادارية و الاعفاءات المختلفة.

ب -المؤسسات الخاصة :و هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص و يمكن ادراجها اجمالا ضمن صنفين هما المؤسسات الفردية و الشركات شركات الاشخاص شركات الا موال.

ج -المؤسسات المختلطة : و هي مؤسسات تقوم على الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

د -التعاونيات :تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تامين احتياجات الاعضاء من سلع و خدمات باقل تكلفة ممكنة.

اما تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسط حسب معيار طبيعة النشاط فيفرق بين المؤسسات الصناعية المؤسسات الزراعية المؤسسات الخدمية و مؤسسات المقاولة[3].

---

[1] خيلري ميرة؛ دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،رسالة ماستر، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي الجزائر، 2013 ،ص 15

[2] نوري سميحة؛ دور التقسيم في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل الاقتصاديات الناشئة اسقاط على حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه 2018 نقد بنك وتمويل ،جامعة باجي مختار عنابة، ص 61.

[3] نسيلي جهيدة؛ مجلة المنهل الاقتصادي المجلد الاول العدد الاني، جامعة الوادي الجزائر ،كلية العلوم اقتصادية ،بومرداس 2018، ص 247.

المبحث الثالث : محددات قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الخطوة الاولى عن طريق التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الاولى ولكن بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متفوقة او نامية الا انها تواجه العديد من المشاكل التي تحد من نشاطها

المطلب الاول_ محددات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ترجع محددات اقامة المؤسسات ص و م الى 3 عوامل اساسية تتمثل في ما يلي [1]:

- العامل الاول التكلفة
- العامل الثاني طبيعة العمليات و مجالات النشاط
- العامل الثالث السوق

ا _**عامل التكلفة** انه لمن الضروري قيام المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تخدم المناطق الجغرافية المحدودة للإنتاج السلع سريعة التلف و تقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي و تقليل التكاليف الامر الذي يؤدي الى تخفيض الاسعار وزيادة الاستهلاك.

ب_ **عامل طبيعة العمليات و مجالات النشاط :**تتصف بعض العمليات الانتاجية بالبساطة مما يسهل قيام مؤسسات صغيرة و متوسطة لتوفير هذا الانتاج ايضا ،تتطلب بعض المنتجات الدقة والتميز و هذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تستطيع الارتباط بعلاقات متينة مع المستهلك النهائي وتغطي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه فيمكن ان نجدها في الصناعة والبناء والتجارة والخدمات.

ج _**عامل السوق :** ان قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضرورة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتميز بمحدودية الطلب و التي يعرف سوقها انحصارا و هذا ما لا يتاح للمؤسسات الكبيرة و بالتالي لا تحدث اية منافسة في هذا المجال، بل تتجه العلاقة بينهما الى التكامل عن طريق تعاقد المؤسسات الكبيرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل قيام هذه الاخيرة ببعض العمليات المتخصصة درجة العالية من الكفاءة تفوق ما يمكن ان تحققه المؤسسات الكبيرة في هذا المجال[2].

---

[1] عبد البارئ و اخرون، ادارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المكتبة الاكاديمية للنشر و التوزيع ،2009 ،ص 56 65.

[2] عبد البارئ واخرون، مرجع سابق، ص، 56 65.

المطلب الثاني_ المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف طبيعة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات و يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ **المشكل التمويلية :**

تعد مشكلة التمويل من اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الانشاء و التأسيس او عمليات التشغيل الجارية و الاحلال و التجديد و تعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية و البنوك المتخصصة هي المسار الطبيعي للحصول على وسائل التمويل، لان هذه المؤسسات لا تتمتع بنفس قدرات المؤسسات الكبيرة على الوصول الى اسواق راس المال، و تنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تضطر الى الشراء بالأجل من بعض التجار و بأسعار مرتفعة نسبيا و اللجوء الى الوسطاء في اسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مبالغ فيها و كدا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات و تسويق الانتاج مقابل اجر محدد متفق عليه او بسعر منخفض[1].

- ✓ **مشكل العقار الصناعي :**

يقف عائقا في انجاز و تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية الناتج عن محدودية فاعلية كل من النظام القانوني و القضائي بشان اتخاذ القرارات الخاصة بالحصول على عقد الملكية او عقد الا يجار و الذي يستدعي بدوره عددا من التراخيص المكملة[2].

ان مشكل العقار الصناعي في الجزائر يتمثل في ما يلي:

ا_ الاراضي :يتعلق مشكل الاراضي اساسا في ما يلي[3] :

- ✓ القيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية
- ✓ طول مدة منح الاراضي

---

[1] فارس طارق ،مرجع سبق ذكره ص 45.

[2] رقراقي امنية؛ كفاءات اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اطروحة دكتوراه 2017 ،حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 27

[3] صلاح الدين مردوك ؛ دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ،مدكرة ماستر اكاديمي تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 ،صر 87.

- ✓ رفض طلبات منح الاراضي المخصصة لاستثمار
- ✓ الكثير من الاراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بغموض وضعيتها القانونية

ب_ المناطق الصناعية: تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها اذ دخلت في حالة التدهور و تحولت بعض المناطق الى تجمعات عمرانية، و تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة اضافة الى هذا فان بعض المنشآت الصناعية القائمة على اطراف القوى او داخل المدن الصغيرة تفتقد الى خدمات عامة كالمياه الصالحة، والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط مما يضطر اصحاب المنشآت الى حل الازمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم.

ج_ سوق مواد البناء: الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية اصبح صعبا نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة اجراءات معقدة الى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات الى اللجوء الاجباري نحو السوق الموازية التي تمتاز بالارتفاع الفاحش في اسعار المواد، فالدولة باعتبارها الممول الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين هما من العراقيل التي تواجه المستثمرين ايضا عدم الاستقرار و عدم تنظيم اليات الحصول على العقار الصناعي

- ✓ **مشكلة متعلقة بالتسويق :**

ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انها تعاني من نقص في الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية و قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات والدراسات في اختيار المشاريع وفي دراسة جدواها، كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الاحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات والفرص الممكن استغلالها، بالإضافة الى الصعوبة في الحصل عليها.

كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ظل المنافسة غير المشروعة من قبل الاقتصاد الموازي لك ان وظيفة التسويق تحتاج الى امكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفيرها و هو ما يؤثر على قدرتها التنافسية في ظل ظروف المنافسة بينها ،و بين المؤسسات الكبرى من ناحية اخرى و المنافسة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الاجنبية من ناحية ثانية[1].

[1] حنان حمودي ؛ استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي، اطروحة دكتوراه 2017 ،علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص 23.

خلاصة الفصل الأول:

ان مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يصل الى تعريف دقيق و محدد على مستوى دول العالم حيث يعتبر ذلك امرا صعبا و معقدا و هذا يعود لتعدد معايير التصنيف من دولة الى اخرى، كما يتضح لنا اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية لكل بلد سواء من خلال مساهمتها المعتبرة في التشغيل و تخفيض نسبة البطالة ،او من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الاجمالي و توزيع الدخل و الخروج من التبعية للمحروقات.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي دول و هذا نظرا الإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي التي شهدت تحول الجزائر من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق، كما بدا الاهتمام يزيد على هذا القطاع من خلال انشاء وزارة خاصة به سنة 1994 اذ يساهم هذا القطاع بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الاخرى و على هذا الاساس قامن الجزائر بمجموعة من الاجراءات لدعم و تحفيز هذا القطاع ،من خلال وضع اطار قانوني و تشريعي ملائم واستحداث مجموعة من الاجهزة التي تدعم و ترافق اصحاب المشاريع.

.

الفصـــل الثانـــي:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تبنت الجزائر بعد استقلالها سياسة التنمية الشاملة، المستوحاة من التوجه الاشتراكي الذي اعتمدته كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني، واعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل؛ أي إنشاء مؤسسات ذات حجم كبير، التي كانت قوتها من خلال الرّيْع البترولي. هذه السياسة شدّت الخناق على المؤسسة الخاصة واعتبرتها في كثير من الأحيان منبع استغلال ومصدرا للهيمنة، لهذا انحصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية، لكن هذه السياسة عرفت فشلا كبيرا خاصة خلال منتصف الثمانينات، وهو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الاشتراكي، وتبني نظام اقتصاد السوق، وهنا طرحت حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتماشى مع التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وفي ظل هذه الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني.

لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: تناولنا في **المبحث الأول**: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي **المبحث الثاني**: آليات وهيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما **المبحث الثالث**: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجه تطورها.

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كغيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باقي دول العالم عدة تطورات في الجانب التنظيمي والتشريعي، من قبل الحكومة وذلك من أجل تطوير وتنظيم عمليات الاستثمار، ويمكن أن نبين هذا من خلال المراحل التالية:

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1962-1989

اعتمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على سياسة اقتصادية مرتكزة على المؤسسات الكبيرة الحجم إلى غاية فترة الثمانينات، وتتمثل فيما يلي:

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال بنمو بطيء في عددها، وذلك لانتهاج الدولة المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المؤسسات الكبيرة الحجم باعتبارها رمز التصنيع والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي المختل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال، فقد كانت معظم المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وبعد هجرة الفرنسيين أصبحت أغلبية المؤسسات متوقفة عن العمل، فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بموجب الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 21 اوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02-62 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة وغيرها من الأوامر، ومع تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الميكانيك[1].

وفي سنة 1963 صدر قانون الاستثمار رقم 277-63 والمؤرخ في 26 جويلية 1963 والذي يتضمن في المادة الثالثة منه على حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب حسب إجراءات النظام العام، ولم يكن لهذا القانون الأثر الواضح على القانون الخاص ولم يعط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية اللازمة لتطويرها.

[1] بقاط حنان، هالم سليمة، هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد الأول، العدد05، 2018، ص.ص39-40

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم 284-66 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 والموجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار الخاص دون استبعاد الاستثمارات الأجنبية، وتضمن هذا القانون مختلف التدابير المتعلقة بجذب المستثمرين، كما انه يعمل على سد الثغرات التي ظهرت في قانون 1963، وقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الخاصة منها ملزمة أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها، واعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع انتهازي لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني.

وركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، في حين كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966.

وجاء القانون رقم 82-11 والمؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني معززا ومشجعا للقطاع الخاص الوطني ومكملا العام الذي كان مسيطرا على نشاط الاقتصاد الوطني، وكذلك من أجل التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في انشاء المؤسسات الاقتصادية وأشارت المادة 11 من هذا القانون عن ميادين أنشطة القطاع الخاص الوطني، التي يمكن أن تنمو فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كانت منحصرة في الصناعة والصيانة والمقاولة من الباطن، والصيد البحري والنقل البري للمسافرين والبضائع، البناء والأشغال العمومية والسياحة والفندقة، والتي تهدف إلى المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وفي انشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار وتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي.

كما إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الصناعات كان أغلبها صغير الحجم يملكها الأوروبيين وارتباط ظهورها بأهداف المستعمر فلقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الاستراتيجية للقطاع الخاص، ومع الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات، حيث كان عددها آنذاك سنة 1964 يبلغ 1120 مع عدد عمال قدره 97480 لينتقل عددها ذلك إلى 1873 مع عدد عمال قدره 650530 سنة 1966، إلا أن هذه المؤسسات خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهشيمها مع انطلاق استراتيجية التنمية سنة 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر والتي كانت ترتكز على انشاء المركبات والمصانع الضحمة جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا، ولم يكن يحظى بالاهتمام إلا مع نهاية السبعينات[1] .

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1990-2000

نتيجة للازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر والتي دفعت بصناع القرار وأجبرتهم إلى إعادة النظر في الاختيارات الأولى واللجوء إلى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي على عكس الاقتصاد الموجه الذي يعطي الكثير من الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

وقد جاء قانون النقد والقرض لتدعيم الإصلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نص على: [3]

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية،
- تحري المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية،
- المساواة بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الخاصة.

واتبعت العديد من الإجراءات الإصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الامتيازات:

- الحرية في الاستثمار في أي مجال،
- المساواة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- انشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها،
- الحد الأقصى لدراسة الملفات على مستوى الوكالة هو 20 يوم،

---

[1] بلغاشم نورية، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] حبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص.ص20-21.

[3] ديندات صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015، ص51.

– فتح الاستثمار بحرية دون شروط أو قيود أدى إلى الاستثمار في الأنشطة الأكثر ربحية على المدى القصير فقط أي التوجه خاصة إلى الأنشطة التجارية،

كما أن تلخيص دور الدولة طان بالطريقة الخاطئة لأن عمل هذه المؤسسات تحتاج إلى الرعاية، خاصة وأنها تتميز بالهشاشة والضعف وقابليتها للتأثر والانهيار أمام متغيرات خارجية، لذا فإن سياسة الجزائر نحو فتح الأسواق الخارجية بالطريقة التي كانت عليها أدت إلى تقليص فرصة الاستثمار بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد منها، وهي فترة الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت التشريعات التنظيمية المتعلقة بالاستثمارات تشهد مونة اتجاه الاستثمار الخاص، وذلك من خلال ما يلي:[1]

1- القانون رقم 82-11 بتاريخ 21 اوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الذي يهدف إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها.

2- القانون رقم 86-13 بتاريخ 19 اوت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية، ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية، كما يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأسمال الشركة المختلطة في حين 51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة الوطنية.

3- القانون رقم 88-25 بتاريخ 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الذي يحدد توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وأهداف القطاع الخاص الوطني.

[1] زمور فاطمة، اثر التمويل المصرفي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016، ص.ص32-33.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 2001-2014

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي، نظرا لوضعية الجزائر ويهدف هذا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الطلب المحلي من خلال تعزيز دور الاتفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، كما يركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، بالإضافة إلى إيجاد الظروف المناسبة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المحلية منها، وتم تخصيص مبلغ بقيمة 4 مليار دينار من قبل البرنامج للمؤسسات الاقتصادية، مبلغ 2 مليار دينار موجهة لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، ومبلغ 2 مليار دينار المتبقية موجهة لصندوق الترقية التنافسية الصناعية، المسؤول عن تمويل برامج التأهيل بهدف تأهيل المؤسسات الاقتصادية منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] .

برنامج دعم النمو 2004-2009:

والذي يعتبر انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لمواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ووضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال احداث منصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وقدرت الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو بـ 4.202 مليار دينار، وهو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، وخصص منها مبلغ 4 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والتي تستهدف انشاء 14 مشتلة، وانشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية.

برنامج توطيد النمو 2010-2014:

تم الاعتماد على هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، من خلال استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن

[1] بقاط حنان، مرجع سابق، ص41.

اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، مثل الطرقات والسكنات، واطلاق مشاريع جديدة، وقدر المبلغ المالي الإجمالي المخصص لبرنامج توطيد النمو بـ 21.214 مليار دينار أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي، ويهدف البرنامج إلى استكمال جهود التنمية الشاملة عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال الحد من البطالة ودعم التنمية البشرية ودعم القطاع الفلاحي، وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

وتم تخصيص حوالي 150 مليار دينار من خلال هذا البرنامج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، وقد خصص البرنامج الجديد نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف حوالي 40% والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، دعم التنمية الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية [1] .

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 2014 إلى غاية يومنا هذا، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية واخضاعها للقواعد التجارية،

- تحرير الأسعار،

- استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

[1] مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945، قالمة، 2014، ص321.

المبحث الثاني: آليات وهيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الهيئات والآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع، لذا تم التعرض في هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المطلب الثاني فقد تضمن هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إضافة إلى ما قرره المشرع الجزائري من آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة وقد ساهمت هذه الآليات والبرامج في ترقية وتطوير هذه المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:

أولا– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1–مفهوم عملية التأهيل (LA MISE A NIVEAU) :

ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التحريرية البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق.

وقد عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **ONUDI** التأهيل بأنه عبارة عن الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة ومحيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر، والتي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق، ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل الذي يعني إجراء مستمر للتدريب، والتفكير، والإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة [1] .

[1] محند أنور بعبوش، فعالية أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016، ص40.

والذي كانت من أهدافه الأساسية ما يلي: [1]

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي،
- تدعيم قواعد التكوين المهني،
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

إن تأهيل المؤسسات يمكن وصفه بأنه مسار مستمر يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، أضف إلى ذلك أن الإجراءات الموضوعة في برامج التأهيل تهدف إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، القوانين...)، كما تحاول على جعل المؤسسات قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية.

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بالتأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب لآخر، نذكر منها: [2]

* عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.

* التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي".

إذا يمكن القول أن التأهيل عملية تهدف إلى اجراء تغيرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية، والبشرية لتصبح قادرة على انتاج منتج يضم جملة هذا الموصفات لا تقل عن المواصفات الدولية.

* التأهيل هو عملية معايرة تهدف إلى الرفع من إنتاجية المؤسسة مقارنة بمستوى أقوى منافسها وتكون هذه العملية مستمرة، وتهدف إلى احداث القطيعة مع المكتسبات الثقافية المتابعة، ويتم ذلك باعتماد مقارنة بعض المؤشرات الأساسية للمؤسسة مع نظيرتها في المؤسسات المنافسة وتحضير مخطط شامل لتحسين مختلف وظائف المؤسسة ومتابعة إنجازه وفق ما

---

[1] عبد الحق بوعتروسة، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد الأول، العدد05، 2008، ص73.

[2] حاج عيسى أمال، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، محاسبة ومالية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص62.

هو معد مسبقا للوصول إلى تقوية القدرة التنافسية للمؤسسة ولو نسبيا بالرغم من المنافسة الشديدة والقوية من طرف المؤسسات الأخرى [1] .

أما تعريف الوزير الجزائري محمد بن مرادي: " إن تأهيل المؤسسات يعد سياسة ضرورية لاستراتيجية دفع وتطوير الصناعة التي أطلقتها السلطات العمومية وتسعى خاصة إلى: [2]

- تكييف المؤسسة وبيئتها مع متطلبات التبادل الحر،
- ادخال طريقة لتطوير وتعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف للمؤسسة.

إن عملية التأهيل هدفها دفع جهاز الإنتاج وتكثيف الإنتاجية، وتترجم بتحديد هدفين على المؤسسة بلوغهما ويمكن تحديدهما فيما يلي:

- أن تصبح منافسة في مجال الأسعار والنوعية والابتكار،
- أن تكون قادرة على المتابعة والتحكم في التطور التقني للأسواق.

كما يعرف أيضا على انه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية وفعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق" [3] .

وأخيرا نستطيع القول بأن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

---

[1] حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، اقتصاد، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص5.

[2] بلال شيخي وآخرون، ملتقى وطني حول برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 29 و 30 أكتوبر 2017، ص2.

[3] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد الأول، العدد 09، ص134.

2- مفهوم برنامج التأهيل :

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم برنامج التأهيل نستطيع أن نورد منها:

إن برنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة بالسماح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي [1] .

كما يعرف على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبنى المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، والتسويقية، وغيرها [2].

إن تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالميا تعتبر عملية في غاية من الأهمية إذا ما أرادت الصمود أمام تنافسية المنتجات العالمية واقتحام أسواق جديدة، وحتى تتمكن مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات في الميدان الاقتصادي وتصبح منافسة لنظيراتها في العالم بالنظر للتحديديات المذكورة التي تنتظرها، أعدّت الوزارة برنامجها الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية 2013.

ويتنظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح. وتحقيق قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل كذلك من

[1] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص56.

[2] محمد أنور بعبوش، مرجع سبق ذكره، ص41.

حدة الاقتصاد غير الرسمي، وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني[1].

كما يمكن تعريف التأهيل بأنه وسيلة عبور من مستوى إلى آخر وذلك بتعزيز العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة بشكل يسمح لها بالانخراط في السوق العالمية والتكيف مع نظام العولمة [2].

ومن هنا نقول، بأنه لا يوجد تعريف واضح للتأهيل وذلك كون أنه لا يوجد لهذا الأخير كتاب اقتصادي يحويه هذا الغياب راجع في الواقع إلى أن التأهيل واقع جديد مرتبط بعوامل اقتصادية حالية للبلدان النامية والسائرة في طريق النمو.

جدول رقم: (2-1) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشريحة المستهدفة	- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الميزانية	واحد (01) مليار دينار جزائري سنويا
مصدر التمويل	ميزانية الدولة: صندوق لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حساب التخصيص رقم 304/124
وسائل التنفيذ	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المتابعة والتقييم	المصالح المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
أهداف البرنامج	- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير. - جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار.

[1] نور الدين أحمد قايد، آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، العدد18، 2008، ص. ص100-101.

[2] عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010، ص42.

محاور البرنامج	– التوسع إلى فروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المعنية بالبرامج حيز التنفيذ – دمج تأهيل مخطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – إعطاء الأولوية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية مثل: التكوين، الدراسات المتخصصة، الخبرة والاستشارة
المستهدف الجزئي المستهدف	التشجيع على طلب خدمات الدعم: تتم عملية التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض تحسين تنافسيتها وذلك من خلال : * تنفيذ عمليات جماعية مهيكلة بحسب فروع النشاط أو حسب خصوصيات كل ولاية. * إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة * المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ التأهيل خاصة فيما يتعلق بـ: – ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين – تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية – الحيازة على الاشهاد على المطابقة (الايزو) – المساهمة في مخططات التسويق وغيرها من المخططات – تقوية عرض خدمات الدعم: يقوم مكتب الدراسات والخبرة والاستشارة والتكوين المهني في اطار عملية التأهيل بتقوية نوعية وفعالية الخدمات غير المالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: * إحصاء مكاتب الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوينها * تنظيم ورشات للتبادل والتكوين لفائدة مكاتب الدراسات من أجل نقل الخبرة الدولية * التكوين في التسويق وتنظيم ملتقيات حول خدمات الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تسهيل الحصول على الخدمات المالية والقروض، ويتم ذلك بواسطة: – توفير المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول العرض المالي المتاح

	– تنظيم ملتقيات تجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم – تطوير خدمات البحث على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المستوى المتوسط المستهدف	– تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويكون ذلك من خلال انجاز عمليات تهدف للتنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها القريب ويكون ذلك من خلال: * التنسيق بين مخرجات مراكز التكوين المهني واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي * ترقية الجمعيات المهنية وبورصات المناولة * تطوير التكامل بين الجامعة ومعاهد البحث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة اللقاءات المهنية المتخصصة لخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز التسهيل والمراكز التقنية للفروع التكنولوجية والخبرة والاستشارة * تشجيع المؤسسات على دمج البعد البيني في تأهيلها.
المستوى الكلي المستهدف	– الأنشطة القطاعية: حيث يتم اعداد دراسات عامة تسمح بضبط خصوصيات فروع النشاط بهدف تثمين القدرات المتواجدة وذلك من خلال: * التعرف على الفروع ذات الأولوية بالدعم في سوق مفتوح * دراسة التموقعات الاستراتيجية للفروع ذات الأولوية * ضبط مخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع النشاط * ضبط مخطط تأهيل محيط فرع النشاط. – الأنشطة الجهوية: يتم فيها اعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف على خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على مستوى الولاية وسبل دعمها بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وغير المستغلة، وذلك من خلال: * تشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف، والميزات النسبية، والامكانيات المتوفرة وغير المستغلة بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * التعرف على الأنشطة ذات القدرات التنموية والتصديرية المحدثة لمناصب الشغل الدائم والتنمية

	المتناسقة بين مختلف القطاعات * اعداد سياسة لتأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية.

المصدر: العابد برينيس شريفة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية، أطروحة دكتوراه، اقتصاد، تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، عمل غير منشور، ص.ص226-227.

ثانيا– ترقية المناولة والشراكة:

وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية اطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وانشاء صناعة جوارية لذا فإن القانون 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرس المناولة كأداة مفضلة تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني[1] .

أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على الدور الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية المحلية لأي اقتصاد في العالم سواء في الاقتصاديات الناشئة أو المتقدمة، وذلك راجع للخصائص التي باتت تميز هذا النوع من المؤسسات كسهولة انشائها وانتشارها الجغرافي في مختلف أقاليم الدولة، أضف إلى ذلك تميزها بتشغيل الموارد والطاقات المحلية لأي إقليم مما يحقق نموا متوازنا بين مختلف هذه الأقاليم.

غير أن الملاحظ في الجزائر عموما والجنوب الجزائري على الخصوص، أن تطبيق أسلوب المناولة في المؤسسات الصغير والمتوسطة، لازال يواجه عديد من الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي، فرغم شساعة الجنوب الجزائري وثراءه بالموارد الطبيعية والمادية والبشرية فإن وتيرة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولعبها الدور المغذي والمكمل للمؤسسات الكبيرة بإبرامها لعقود شراكة في اطار المناولة تبقى دون المستوى المأمول[2] .

[1] عوادي مصطفى، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي" 6-7 ديسمبر2017، ص.ص4،3.

[2] بن الدين امحمد، ملتقى وطني حول المناولة الصناعية ورهان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، يوم الأحد 15 ديسمبر 2019، ص01.

تعتبر ترقية المناولة والشراكة خيار استراتيجي ومحور جوهري لاستقطاب الخبرات والمعارف ورصد التمويل، وتحسين القدرات الإدارية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء المستجدات في الساحة الدولية، فالمناولة الصناعية من أهم الوسائل لتنمية القطاع، وهي الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا تقوم الوزارة المعنية بجهود لتوعية المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ولقد ارتكزت استراتيجية المناولة الصناعية في الجزائر أساسا على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره يعمل على تحريك ودفع عجلة النمو الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة ولعل أهم هدف يكمن في خلق مناصب شغل والتقليل من الاستيراد.

وكخلاصة تعتبر المناولة أهم عامل يمكن الاعتماد عليه في إنجاح الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية في كل المجالات مع ضمان استدامتها كما تعتبر المناولة أساس الاقتصاد الوطني كونها تشكل محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في مختلف الدول الصناعية التي تمكنت من خلال هذا الأسلوب من تنمية وتطوير اقتصادها الوطني وبالتالي رفع القدرات التنافسية في الأسواق المحلية والدولية إلى جانب تحقيق الأهداف الاجتماعية، غلا أن هذا النشاط في الجزائر لا يزال متأخرا جدا ورهين عدم الاهتمام رغم سلسلة التدابير التي تم إقرارها على مدى ثلاثة عقود لتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتيار المناولة وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا محليين أو أجانب [1].

كما نصت المادة 20 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج هذا النوع من المؤسسات، وتم لهذا الغرض تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية وتطوير المناولة قصد تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني [2].

ويعرف دليل المركز الوطني للمناولة الفرنسي (**CENAST**) سنة 1972 المناولة بأنها: "العملية التي تسمح بصنع منتج أو جزء من مكوناته، وذلك لفائدة الآمر بالعمل، وطبقا للخصائص المرغوبة وطرق التسليم التي يحددها. وهذا على أساس الهدف الصناعي الذي يعمل عليه الآمر بالعمل." كما تعرف الجمعية الفرنسية للتقييس **AFNOR** بأنها: "عبارة عن عملية أو عمليات للتصميم، التطوير، تصنيع، تنفيذ أو صيانة منتج، تقدمه مؤسسة تسمى الآمرة بالعمل، وتقوم به

[1] بن حراث حياة، مخفي أمين، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية في المؤسسات في الدول النامية، واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، يومي 21-22 فبراير 2017، ص.ص3-4.

[2] إلياس عقال، تقييم الحوار التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، نقود وتمويل، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص87.

مؤسسة تدعى منفذة العمل. على أن يكون العمل المنجز بالضبط حسب التوجيهات والخصائص التقنية التي حددها الآمر بالعمل[1] .

أما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين **AIDMO** فتعرف المناولة سنة 2000 بأنها: "جميع العلاقات التعاونية والتكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم مؤسسة مقدمة للأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر تسمى منفذة العمل (أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين" .

هذه التعريفات للمناولة تشترك في أنها تستلزم أن تتوفر ثلاث شروط لتوفر المناولة، وهي:

- مؤسسة آمرة تحدد طلباتها بدقة،
- مؤسسة منفذة تعمل على تحقيق تلك الطلبات بنفس المواصفات،
- عقد ملزم بين الطرفين

بالإضافة إلى انشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات بترقية المناولة وتتمثل المهام الأساسية للمجلس فيما يلي:[2]

- اقتراح كل التدابير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني،
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة،
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها،
- القيام بترقية عمليات الشراكة مع كبار المؤسسات الآمرة سواء كانوا جزائريين أو أجانب،
- تشجيع وتثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.

[1] عبد القادر دبوش، نورة بيري، ملتقى وطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 27 و 28 نوفمبر 2017، ص.ص113-114.

[2] هواري يرمقران، يواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص88.

إن الهدف من انشاء المجلس الوطني للمناولة هو منح هذه الأخيرة رؤيا استراتيجية على مدى العشرين سنة القادمة، والتي تعتبر المدة القانونية لانضمام الجزائر في الاقتصاد العالمي بصفة كلية[1].

ثالثا– المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والاحصائية :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلا يتمثل في التضارب في المعلومات الإحصائية، وغياب تعريف دقيق لها، ولذا صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ، وفي هذا الاطار تسعى الوزارة المعنية إلى بناء نظام معلومات اقتصادي واحصائي قوي وفعال يمكن المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله وأطلق على هذه المنظومة في القانون التوجيهي بنك المعطيات الاقتصادية والاحصائية وقد تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة قدره 100 مليون دينار جزائري لإنجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية في فروع البناء والاشغال العمومية، الخشب، الورق، الخدمات المقدمة للمؤسسات والالكترونيك والاعلام الآلي[2].

رابعا– المشاتل وحاضنات الأعمال:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونأخذ ثلاث اشكال هي:[3]

- المحضنة: وتتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

خامسا– ترقية التشاور:

في إطار تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمنة في مخطط عملها، تنظم وزارة الصناعة والمناجم يوم 28 نوفمبر 2017 بقاعة الجزائرية بقصر المعارض بالصنوبر البحري، الجمعية العامة الانتخابية

---

[1] محمد الأسود، المناولة وديناميكية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، مانجمنت وتسيير المنظمات، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص33.

[2] نور الدين أحمد قايد، مرجع سبق ذكره، ص.ص101-102.

[3] عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص2.

للمجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 16 رمضان 1438 الموافق لـ 11 جوان 2017 والمتضمن مهامه وتنظيمه وسيره.

وتهدف هذه الجمعية العامة الأولى إلى التنصيب الرسمي للمجلس من طرف السيد وزير الصناعة والمناجم وكذا انتخاب مكتبه من طرف أعضاء الجمعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس هيئة للتشاور مكلفة بترقية الحوار والتشاور حول المسائل المتعلقة بتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجمعيات والمنظمات المهنية الممثلة لهذه الفئة من المؤسسات[1] .

المادة24: "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تسمى المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات، وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

سادسا– التعاون الدولي:

لا يمكن وضع استراتيجية جديدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن مجال ترقية الشراكة والتعاون الدولي، لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في المدى المتوسط والبعيد، لهذا يتعين الاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون واستغلال الموارد الخارجية وخصوصا القروض الممنوحة للقطاع، ومن بين هذه الاتفاقيات ما يلي:

1–التعاون الأورو متوسطي:

بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، وخاصة ما يتعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، مثال ذلك "برامج ميدا" لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له. وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل بيتها، تم تحقيق إلى غاية جوان 2004حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص

[1] وزارة الصناعة والمناجم، الجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيان صحفي خاص بالجمعية العامة للمجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 28 نوفمبر 2017، ص1.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادر بتاريخ: 11 فيفري 2017، ص7.

وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض.

وقد بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا (**MEDA**)، والذي يعتبر الأداة الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية. وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي، لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج، والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر، ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات[1] .

2-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي:

تم الانفاق على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت الموافقة على قرض بقيمة 1.5 مليون دولار، موجهة لترقية القطاع، أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن النقاط التالية:

- وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع،
- انشاء مشاتل نموذجية،
- دراسة جدوى لإنشاء شركة راس مال المخاطرة،
-وضع برنامج للتأهيل،

- ورشات خاصة بترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، أندونيسيا، وتركيا.

ويتكون تمويل البرنامج من مساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ قدره 57 مليون أورو.

[1] عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014، ص101.

ولتوضيح الصورة أكثر فهذه لمحة حول وحدة إدارة البرنامج المنشأة يوم 6 افريل 2002، والتي تتضمن برنامج لدعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة للتنفيذ التقني والإداري للبرنامج المتعلق باتفاقية التمويل المبرمة بين الجزائر وبين الاتحاد الأوروبي، إذ تم هيكلة هذه الوحدة في شكل فرق صغيرة سبعة اختصاصيين في كل القطاعات [1].

وتغطي نشاطها الجوانب الثلاثة الرئيسية للبرنامج:

-تعزيز قدرات الإدارة العلمية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (تكوين استثمارات وتسهيل انتقال المعلومات)،

-دعم خلق شركات مالية متخصصة، من خلال المساهمة في تصميمها ودعمها،

- دعم بيئة المقاولين وذلك لمساندة الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية مباشرة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع البنك العالمي ومع الشركة المالية الدولية تحديدا تم اعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال افريقيا لتنمية المؤسسات لإعداد ووضع حيز التنفيذ لمتابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها.

3-التعاون الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة البلدان التي لها خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، تركيا، ويتجلى هذا التعاون في:[2]

-**التعاون مع فرنسا:** في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم ابرام اتفاق مع الجمعية الدائمة بفرنسا لتكوين اقتصادي، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري، سطيف، عنابة، قسنطينة.

-**التعاون مع إيطاليا:** حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القرض المقدر بـ 52.5 مليار أورو لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء وتجهيزات نقل التكنولوجيات التكوين والمساعدة التقنية والبراعات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة لإنشاء مشاتل، مراكز التسهيل واليات مالية حديثة، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع.

---

[2] نور الدين أحمد قايد، مرجع سبق ذكره، ص104.

-**التعاون مع ألمانيا:** وفي اطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني **GTZ** الى المرحلة الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن، بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، يشمل برنامج الهيئة التقنية الألمانية (**GTZ**) ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين، حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلة ثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

* خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

* دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 – المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية:[2]

* الصناعات الغذائية
* الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (**ISMME**)
* الصناعات الكيماوية والصيدلانية.

---

[1] دادن عبد الغني، غربي هشام، ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 17-18 أفريل 2006، ص9.

[2] دادن عبد الغني، غربي هشام، المرجع نفسه، ص10.

* صناعة مواد البناء.

2 – المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي **ANSEJ**، **ANDI** .

* تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم والتأطير.

* خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الـ ص و م (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك).

* تكوين قاعدة حول الاستشارة.

المطلب الثاني: هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بالاعتماد على مجموعة من الهيئات والبرامج لإصلاح الاختلالات التي تقلل من كفاءتها وتتمثل فيما يلي:

أولا– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) :

هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26/29 المؤرخ في 1996/09/08 ولها فروع جهوية يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع النشاطات الخاصة بالوكالة[1] .

كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تمثل أساسا المؤسسات المصغرة وإن كان الهدف الرئيسي من انشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل، فإنها تتكفل بالمهام التالية:

– تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،

[1] عمر جنينة، أمينة بلغيث، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة2، يومي 06-07 نوفمبر 2018، ص.ص6-7.

– تسير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشحه مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تشجع كل اشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين التشغيل والتوظيف الأولي.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

– تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

– تقسم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها

– تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب دوي المشاريع الاستثمارية

– تنظم تداريب لتعليم الشباب، ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكويني.

– تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

– تطبيق كل تدبير من شانه ان يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع التنظيم المعمول به.

ثانيا– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي أنشأ سنة 1994، وهو تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية، لمساعدة العاطلين الذين تتراوح أعمارهم بين 35–50 سنة على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الاستشارة والمساعدة في مجال البحث عن العمل، حيث يعرض عليهم دورات تدريبية، كما أسندت إليه مهمة وضع وتسيير جهاز التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على انشاء مؤسسات بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 5 ملايين دج ، وانشاء مراكز دعم العمل الحر، الحفاظ على مناصب الشغل المهددة بالزوال، تدعيم النظام الوطني للضمان الاجتماعي الموجه للعمال الأجراء وغير الأجراء، باعتباره مؤسسة مكلّفة بالتأمين عن البطالة في الجزائر.

يساهم الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير احداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لاسيما من خلال ما يأتي:[1]

–التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع احداث الأعمال الجديدة لفائدة الباطلين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل،

– تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقرة بموجب اتفاقية،

– المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة،

– إمكانية المساهمة في تمويل احداث نشاطات من طرف المترشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة، اما بحصص من قروض تكميلية للمستفيدين من القروض المصغرة، واما بمساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من نظام التأمين على البطالة،

[1] عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2019، ص193.

– إمكانية المساهمة في تمويل احداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع ما بين 35 و50 سنة، لا سيما عبر منح قروض بدون فائدة.

ثالثا– وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI) :

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وهي على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، مكلفة بما يلي:[1]

-تساعد المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراهم لاسيما المتعلقة بالأنشطة المقننة وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة،

– تقدم في الآجال المحددة، بناء على تفويض من الإدارات المعنية كل الوثائق المطلوبة قانونيا لإنجاز الاستثمار.

وقد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث نص على أن تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، وأهم ما ميز التشريع الجديد ما يلي:

–المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب،

– الغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص،

– انشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)** تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص.

رابعا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

أنشأت الوكالة لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية، وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والريادية، وتهدف

[1] جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، ملتقى وطني حول هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 30-31 جانفي 2018، ص5.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:[1]

-تجميع الإيرادات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد،

- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار،

- الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بـ 48000 مشروع.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار،

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به،

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء،

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم،

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

خامسا- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) :

لقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 273-02 الصادر بتاريخ 2002/11/11 انشاء صندوق ضمان القروض وهذا يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية هذا القطاع، وهذا لعدة اعتبارات، نلخصها في الآتي:[2]

-كونه أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- يعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية،

- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، ويتولى الصندوق ما يلي:

---

[1] بن طيرين عكا الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص167.

[2] خير الدين كواش، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017، ص12.

أ-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات،
- تجديد التجهيزات،
- توسيع المؤسسات.

ب- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ج-إقرار أهمية المشاريع والضمانات المطلوبة

د- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

هـ- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق

و- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذا الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:[1]

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها،
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

سادسا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) :

يعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسة العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والاقتصاد الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان، كما أنه يمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للاقتصاد الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة، ولقد أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 [2].

[1] خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] سليمة طبابيبة وآخرون، الملتقى الدولي الثالث حول الريادة والابداع في المشاريع الصغيرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 7-8 أفريل 2018، ص7.

من مهامها:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما،

– تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة مع مرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم بالإضافة إلى تبليغهم بمختلف الاعانات التي تمنح لهم، ومساعدتهم في مسار رصد القروض،

– ضمان منح قروض بدون مكافأة،

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

– تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، ومبلغ الاستثمار، حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار جزائري ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار جزائري.

سابعا– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 الصادر بتاريخ 18 جويلية سنة 1994، والتي حددت أهدافها لترقية هذا النوع من المؤسسات وتسعى هذه الوزارة إلى:[1]

– تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
– حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها،
– ترقية الاستثمارات في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
– تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع،
– ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات،

[1] سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص84.

- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ترقية المناولة،
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

وأنشأت تحت إدارة الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل ومراكز التسهيل، وذلك وفق المادتين 12-13 من القانون التوجيهي.

1-المشاتل:

طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاتل تعمل على ترقية هذه المؤسسات، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وفي إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية.

2-مراكز التسهيل:

أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انشاء العديد من مراكز الدعم والتي من بينها مراكز التسهيل، هذه الأخيرة تعتبر هيئات استقبال وتوجيه للمؤسسات المنشأة، وتسعى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها إلى إقامة الدعم المالي في مجمل القطاعات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل عملية دعم تمويل المؤسسات وتسمح كذلك بتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي، وذلك عن طريق توفير دراسات استراتيجية وتنظيمية حول السواق المحلية والدولية، وتتمز هذه المراكز بانها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتجسيدا لهذا المشروع أنشأت الوزارة 14 مركزا للتسهيل على مستوى 14 ولاية، وهي كالتالي: الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية[1].

[1] سلطاني محمد رشدي، المرجع نفسه، ص85.

ثامنا– المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات، وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون المجلس من ستة لجان دائمة تسهر على تعزيز قوة اقتراح المجلس للحكومة وهي: لجنة إستراتيجية تطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لجنة اليقظة ومنظومة المعلومة الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة البحث والتطوير والابتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] .

بالإضافة إلى:[2]

–صندوق ترقية الصادرات،

– صندوق ترقية المحيط،

– صندوق التكوين والتدريب المهني،

– صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث.

[1] ماجدة رحيم، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص.ص8-9.

[2] آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الأول، العدد السادس، ص281.

المبحث الثالث: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجه تطورها

يعتبر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها من أجل تكوين طاقات إنتاجية، ومواكبة التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، وللتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المؤسسات، بالإضافة إلى أنه يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال معدات، ويعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي، والمحافظة على سيولة المؤسسة، وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، تضمن المطلب الأول مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المطلب الثالث تضمن المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتميز النظام المالي والمصرفي في الجزائر بأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقمة، وبالرغم من انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، إلا أن نمط تسيير المؤسسات المالية لا يزال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر.

أولا–التمويل الذاتي:

وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالب عند الانشاء إلا أن هذا النوع قد يعترض طريقة العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات أو أراض، حيث يصعب تحويلها إلى سيولة في أزمنة مناسبة دون خسارة، وهناك أيضا مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة بين الأصدقاء، حيث يلجأ كل واحد منهم الى طلب مشاركة الأخرين معه في هذا المشروع فتحدث نزاعات حول كيفية المشاركة، نسبة الأرباح...الخ ومشاكل عديدة من هذا القبيل مما قد يؤثر في كفاءة هذا المشروع .

وهناك أيضا بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالتمويل العائلي ونقصد بذلك الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع مما قد يشكل عبئا حقيقيا غي حالة عدم كفاءة هؤلاء ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية قد تؤدي إلى خسارة هذا المشروع[1].

ثانيا– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية :

يعد التمويل المصرفي في الشكل التقليدي والرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يعتبر من أهم مصادر الأحوال الخارجية المتاحة لها، إذ يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الائتمان التجاري، وذلك نظرا للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها القروض البنكية التي تحصل عليها المؤسسة عادة في صور نقدية، كما تسمح لها بالحصول على الأموال اللازمة بكمية كافية وبتكلفة أقل من تلك التي يمكن الحصول عليها من السوق المالي، تتوقف درجة الاعتماد على التمويل المصرفي على المركز المالي والائتماني للمؤسسة طالبة القرض وعلى مردودية أعمالها، بالإضافة إلى قدرة صاحب المؤسسة على التفاوض ومواجهة العراقيل التي تواجه مؤسسة، وفي هذا الصدد تقترح البنوك وخاصة التجارية منها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكيلة متنوعة من المنتوجات والخدمات البنكية تختلف بين قروض قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل[2].

المطلب الثاني: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك امام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي، حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال، وقروض الاستثمار.

[1] زوريتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص37.

[2] سماح طلحي، دور البدائل لحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، عمل غير منشور، ص108.

أولا– قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، وتنقسم إلى:[1].

1–القروض العامة :

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة اجمالية، وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتنقسم إلى:

أ– تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة

ب– المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج– قرض الموسم: نوع خاص من القروض البنكية. وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.

د– قروض الربط: هي عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب.

ثانيا– قروض الاستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتنقسم إلى:

1–قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها7 سنوات، مثل الآلات، المعدات[2].

2–قروض طويلة الأجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني)[3].

---

[1] شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي، تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016، عمل غير منشور، ص10.

[2] خنفسي محمد عبد الناصر، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص14.

[3] هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، 2017، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عمل غير منشور، ص71.

ثالثا– التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية :

يكون التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصيغ التالية:

1–المشاركة:

تتيح صيغة التمويل بالمشاركة فرصة جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخلصها من مشكلة القروض، وتعد أحد الصيغ التي تستخدم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن البدائل عن صيغ التمويل التقليدي والمطبقة في البنوك التقليدية، لما تتميز به من ميزات وخصائص ومزايا فجعلها أكثر ملائمة لهذا النوع من المؤسسات[1].

2– المضاربة:

تسمح هذه الصيغة بتوفير رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرف على أنها عقد يقوم على الاستدراك في الربح الناتج بين المؤسسة والبنك، حيث يوفر البنك الأموال للمؤسسة، وتوفر المؤسسة العمل، وفي حالة الخسارة فإن صاحب المال هو الذي يتحملها بالكامل.

3– المرابحة:

إن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرابحة كصيغة تمويل يسمح لها بالحصول على السلع التي تحتاجها دون دفع الثمن مباشرة عند استلام السلعة وهذا يوفر للمؤسسات أكبر تمويل ويتيح للمؤسسة فرصة تحقيق وفرات مالية تستخدمها لتغطية احتياجات أخرى[2] .

[1] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص57.

[2] بوتواتة جميلة، مرامرية زنيبة، أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود وكالات الدعم، مذكرة ماستر أكاديمي، إدارة أعمال مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015، عمل غير منشور، ص18.

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعوائق تعترضها في عملية نشاطها ومن هذه المشاكل ما يلي:

أولا– المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية :

تتلخص أهم المشاكل الإدارية في اهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل، المواد، العمل، إلا أنه تحديد الاختصاصات والمسؤوليات، ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة، وكذا ضعف التوجيه والتحفيز واستثارة العمال لبذل المزيد من الجهد وتحقيق أهداف الجميع، أهداف شخصية، وأهداف المؤسسة، وأيضا غياب الرقابة والمتابعة، إضافة إلى جملة أخرى كنقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج[1].

ثانيا– مشاكل نقص العمالة المدربة :

تعتبر المؤسسات الكبرى أكثر جاذبية للعمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:[2]

* الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبرى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرتها على دفع أجور عالية.
* فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
* مخاطر الفشل والتوقف مرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
* وجود مكافآت وامتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولهذا تبقى الفئة العاملة في المؤسسات الصغيرة إلا لحديثي التخرج من المعاهد والجامعات وقليلي الخبرة والتدريب، والذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة متاحة، أو إقامة مشاريعهم الخاصة فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة وتجربة في ميدان ما أو وظيفة ما.

---

[1] فتحي وردية، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019، ص30.

[2] سامية عزيز، مرجع سابق، ص190.

ثالثا– صعوبات في التسويق:

تظهر بعض المشاكل في الوظيفة التسويقية لكثير من مؤسسات هذا القطاع فرغم تباينها وذلك حسب نوعية المؤسسات وطبيعة نشاطها إلا أنها تبدو وتؤثر سلبيا عليها ومن هذه الصعوبات:[1]

– انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات،

– عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات،

– تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية،

– عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة،

– نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية.

رابعا– مشاكل فنية :

من المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يلي:[2]

* نقص المهارات في مجالات التسويق
* ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والأدوات نظرا لاستيرادها من الخارج،
* عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها،
* صعوبة الحصول على المواقع والمساحات المناسبة كالأراضي لإقامة الورشات،
* الافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية،
* ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات.

خامسا– غياب ثقافة مؤسسية:

لا ريب أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وجدير بالذكر هنا أن إدارة المشاريع والأنشطة

---

[1] عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] سلطاني محمد رشدي، مرجع سبق ذكره، ص101.

الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وان كنا نلاحظ من أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات[1].

سادسا– عوائق مرتبطة بالعقار الصناعي:

عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث أن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة لهذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي، ولعل ما زاد الوضع تعقيدا الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، ومن بين هذه العوائق نذكرها كالتالي:[2]

*صعوبة الحصول على قطعة أرض أو عقار لإقامة المشروع،

* صعوبة الحصول على عقود الملكية، الأمر الذي يؤثر سلبا على نشاط المؤسسة.

سابعا– صعوبة الحصول على التمويل:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها، وهذا بسبب نقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية واتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفات... الخ وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها وتفضيل تمويل الأنشطة التجارية، (تصدير أو ستراد) على الأنشطة الإنتاجية، كما نجد ضعف تكييف النظام المالي الحالي

[1] عليان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص239.

مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:[1]

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛

- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛

- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسب.

[1] حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص22.

خلاصة الفصل الثاني :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أن بعد الاستقلال سادت في الجزائر فكرة أن المؤسسات الكبيرة تعتبر حجر الزاوية لبناء اقتصاد قوي، وظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من التجاهل والتهميش، مما جعل الجزائر تواجه أزمة اقتصادية اجتماعية حادة نشأت أساسا بفعل التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي، لهذا يجب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من اجل النهوض به، وعلى ما يبدو فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة لتحريك الاقتصاد الجزائري والسعي نحو تطويره في ظل هذه الظروف الدولية، نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في انشاء مؤسسات ضخمة.

لهذا عملت الجزائر منذ بداية القرن الماضي على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج وهيئات دعم مختلفة كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للاستثمار، ولعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققه هذا النوع من المؤسسات في معظم الدول المتقدمة، وبما تضمنه من امتصاص للبطالة خاصة بعد عمليات تسريح العمال التي عرفتها الجزائر، إلا أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من العوائق التي تقف حائلا أمام تطويرها وترقيتها، كالمشاكل التمويلية، المشاكل التنظيمية والإدارية، مشاكل فنية، وكذا مشاكل صعوبة التمويل، والصعوبات العقارية... إلخ، حيث يعتبر مشكل التمويل من أهم العوامل المعقدة في حياة المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السيئة التي تربط بينها وبين البنوك الجزائرية.

الفصـــل الثالـــث:

جدوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري للفترة(2010-2019)

تمهيد:

ان دراسة الجدوى الاقتصادية ماهي الا اداة نقوم بها من اجل تحديد المنفعة الاقتصادية للمشروع الاقتصادي فهي تستخدم، من اجل تأثيرها على التشغيل وتقليص نسبة البطالة وعلى القيمة المضافة وعلى الناتج الداخلي الخام.

حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في استيعاب نسبة كبيرة من القوة العاملة والحد من ظاهرة البطالة، حيث تشير احصائيات دول لها تجارب رائدة بهذا المجال على استحداث وظائف ومهن جديدة وعلى اثرها على الناتج الداخلي الخام و على القيمة المضافة.

ومن خلال هذا قمنا في هذا الفصل بدراسة تأثير الجدوى على التشغيل والناتج المحلي الاجمالي ومساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي.

المبحث الاول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2019)

عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نمو كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الاساسي لاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع م ص م في الجزائر من :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة: و هي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص و قد تكون عبارة عن اشخاص معنويين اشخاص طبيعيين و مؤسسات حرفية.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة: و هي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

المطلب الاول :تطور تعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية، الحجم، قطاع النشاط

اولا_ تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية: و الجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم (3-1): يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة 2010_ 2019 :

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
م خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1013637	1074236	1141602	1171701
م عامة	557	572	557	557	542	532	438	390	261	244
المجموع	288587	659309	711832	777816	852053	934569	1014075	1074626	1141863	1171945

المصدر : كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20،24، 29، 30، 32، 33، 34، 35.

و يمكن ترجمة معلومات الجدول اعلاه الى الشكل الاتي:

الشكل رقم (3-1) يبين تطور المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2010 2019:

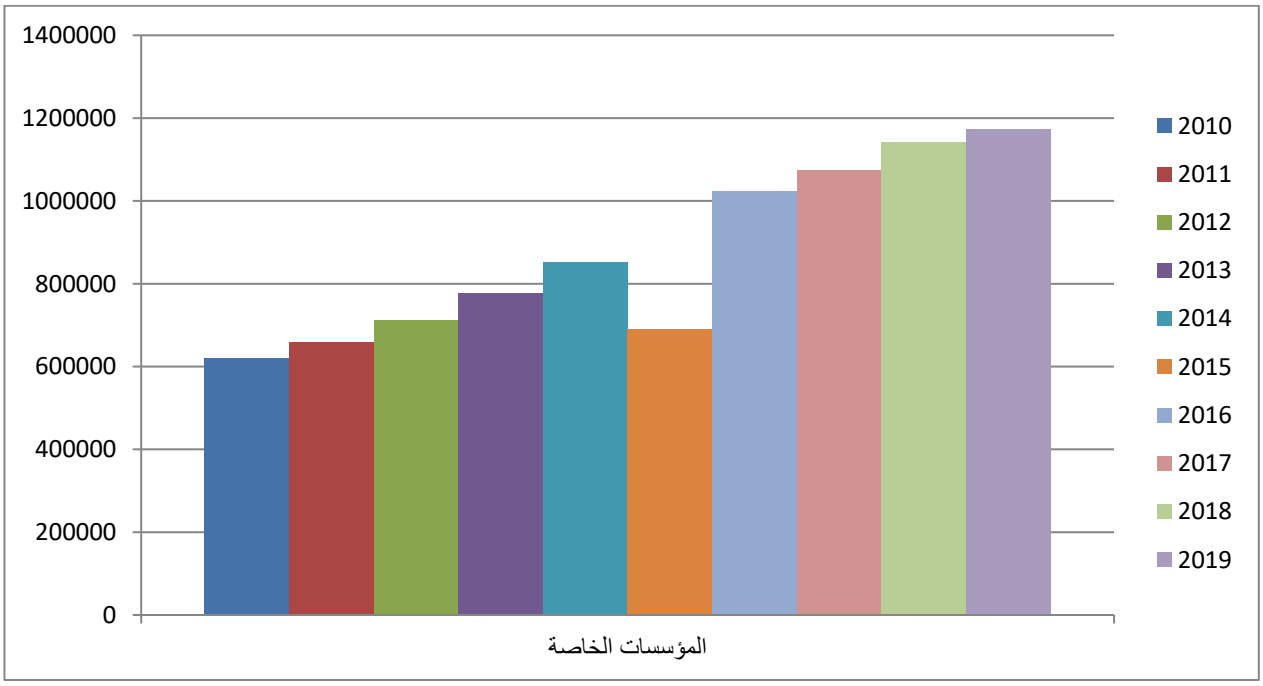

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في الجدول اعلاه

الشكل رقم (3-2) يبين تطور المؤسسات العامة خلال فترة 2010 2019

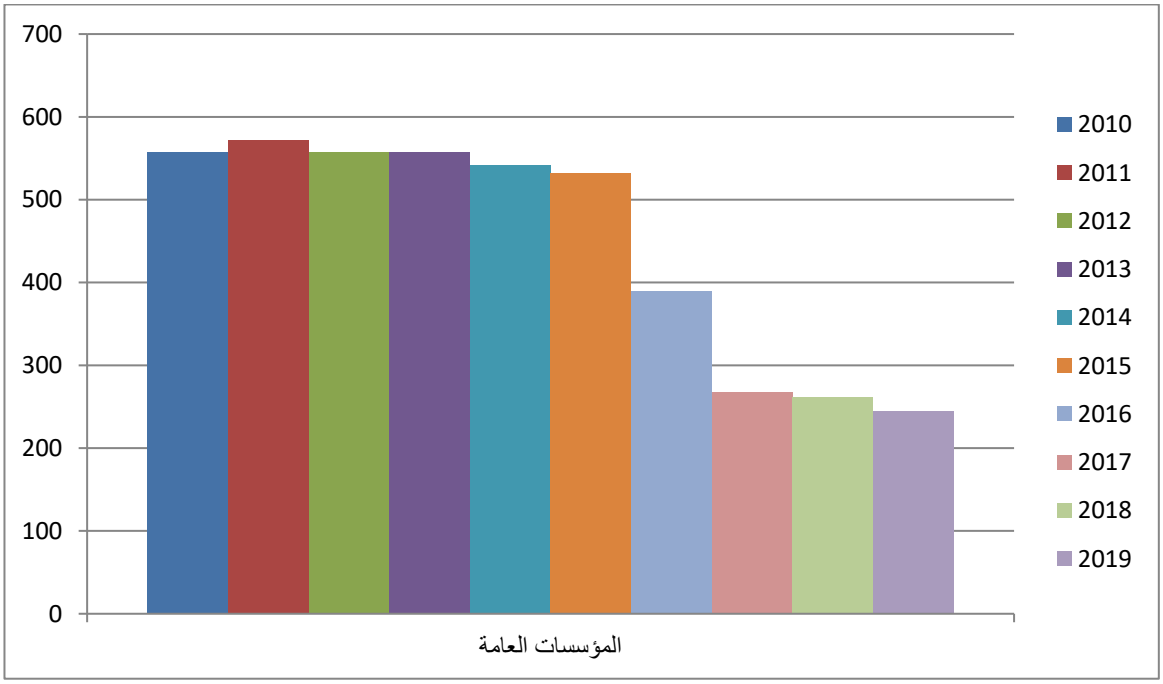

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في الجدول اعلاه

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في تزايد مستمر من 2010 _2016، و ذلك راجع الى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية و تطوير ها القطاع في الساحة الاقتصادية .من مختلف الاجراءات التحفيزية التي تهدف الى تنمية هذا النوع من المؤسسات ،و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني و التي جاءت لتعدل، و تكمل مختلف الاجراءات التي تم تبنيها منذ اشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994. و هذا بهدف تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاطها من خلال انشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين و التشريعات التي تهدف الى دعمها، و كانت البداية مند صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 ،و كذلك نتيجة التوسع الحاصل في انشاء المؤسسات ص و م و الدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص و المبادرة الحرة و الفردية و ادماج اصحاب المهن الحر ة في منظومة **pme**. في المقابل سجلت **pme** العمومية انخفاضا خلال نفس الفترة و رجع ذلك لعمليات التصفية و توقف العديد منها و الخوصصة التي باشرتها الدولة في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

الجدول رقم (3-2): يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الاول من 2019 :

اجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1171949
عدد المؤسسات المنشئة	31194
عدد المؤسسات الموقفة	8195
عدد المؤسسات الخاصة	102055
عدد المؤسسات العامة	244
كثافة المنشآت ص و م	28/45
اشخاص معنوية خاصة	16/48
عدد الوظائف	2818736
الواردات(مليون دولار)	221465.95
الصادرات(مليون دولار)	18964.13

المصدر :كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم35 افريل 2018.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اجمالي عدد عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال السداسي الاول من 2019 بلغ 1171945 ،في حين بلغ عدد المؤسسات المنشئة بلغ 31194 بالمقابل بلغ عدد المؤسسات المغلقة و الموقفة 8195 .اذ نلاحظ ايضا ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة كبير جدا مقارنة بالمؤسسات العامة 102055 ،في حين بلغ عدد هذه الاخيرة 244 مؤسسة حيث وفرت هذه المؤسسة 2818737 وظيفة لشباب العاطلين عن العمل و لامتصاص البطالة حيث قدرت وارداتها ب 221465.95مليونة دولار و صادراتها ب 189664.13 مليون دولار.

ثانيا_ التوزيع حسب الحجم:

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم الى 3 انواع : مؤسسات مصغرة جدا ،مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-3): يوضح توزيع المؤسسات لصغيرة و المتوسطة حسب الحجم لسنة 2019 :

مؤسسات صغيرة جدا	%97
مؤسسات صغيرة	%2.75
مؤسسات متوسطة	%0.31

المصدر: بالاعتماد على المعلومات المقدمة في كشف المعلومات الاحصائية رقم 35

ويمكن ترجمة معلومات الجدول اعلاه الى الشكل الاتي:

الشكل رقم (3-3) يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع الحجم:

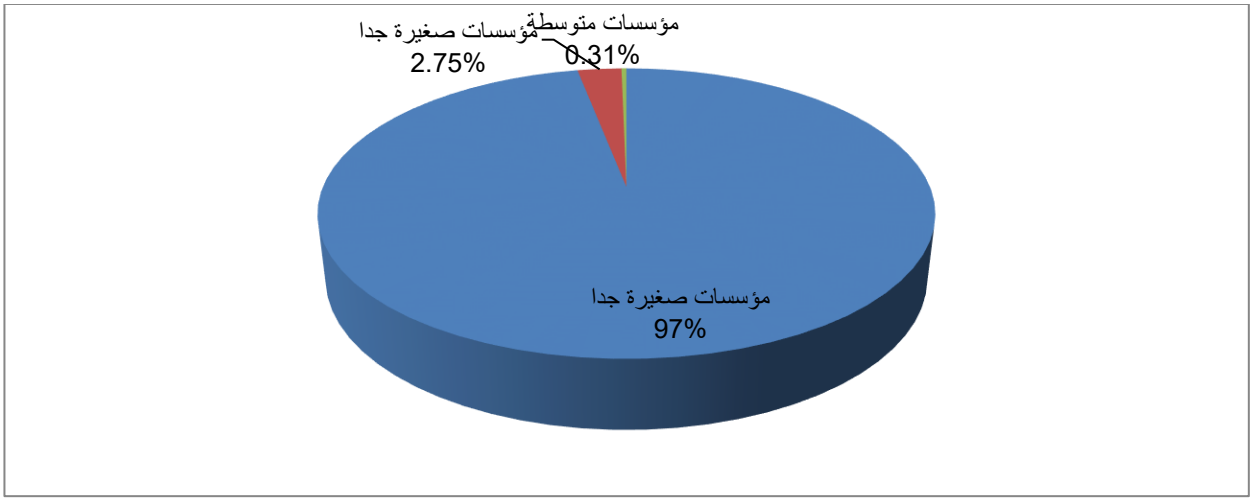

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من قبل كشف المعلومات الاحصائية

من خلال الشكل اعلاه ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة جدا كبير حيث يمثل ب 97% حيث انها تهيمن بقوة على النسيج الاقتصادي مقارنة بالمؤسسات الصغيرة ب 2.75% و المتوسطة ب 0.31%.

ثالثا– التوزيع حسب النشاط الحرفي:

نركز في هدا العنصر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالإضافة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث اغلبها يتركز في قطاع الزراعي و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3–4): يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسداسي الاول ل 2019 :

القطاعات	1 _9 موظف		10_ 49 موظف		50 _249 موظف		العدد الاجمالي ل م ص م	النسبة%	القوى العاملة الشاملة	النسبة%
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعات	1	8	15	445	57	7219	73	29.92	7672	36.61
الخدمات	1	1	11	316	48	6671	60	24.59	6988	33.35
الزراعة	19	95	57	1462	17	2015	93	38.11	3572	17.5
اعمال البناء	0	0	2	61	13	2294	15	6.15	2355	11.24
المناجم	0	0	1	40	2	328	3	1.23	368	1.76
المجموع	**21**	**104**	**86**	**2314**	**137**	**18527**	**244**	**100**	**20955**	**100**

المصدر : كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 34 افريل 2019

والشكل الاتي يترجم المعلومات المقدمة في الجدول الاتي:

الشكل رقم((3-4) يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسداسي الاول ل 2019:

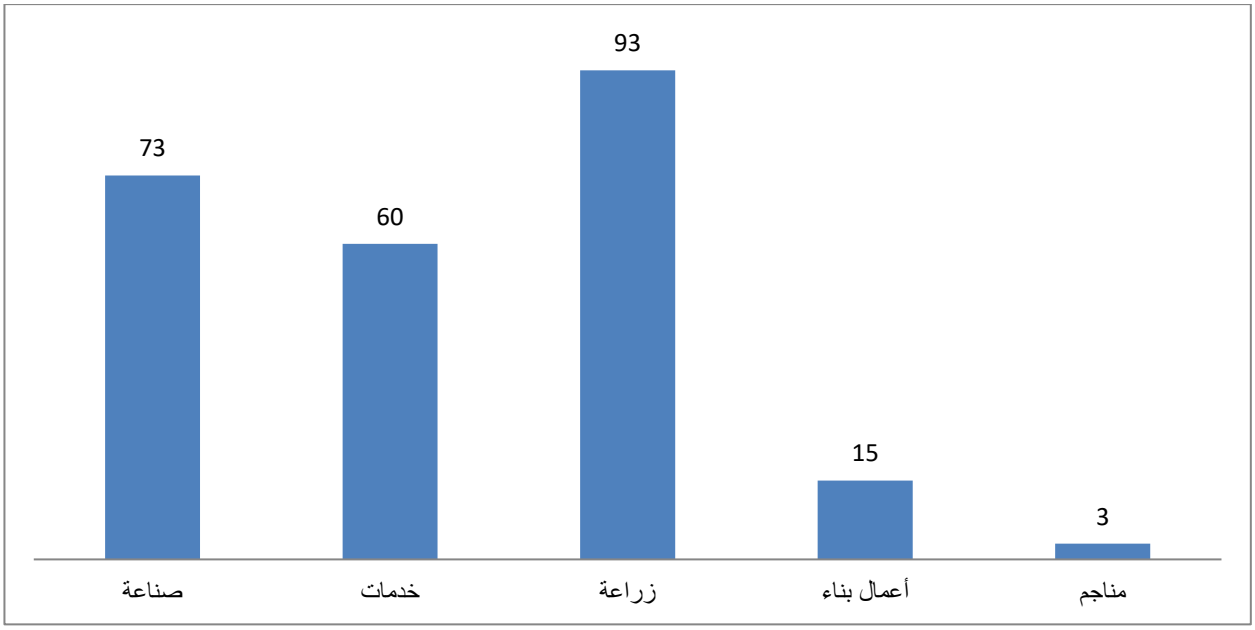

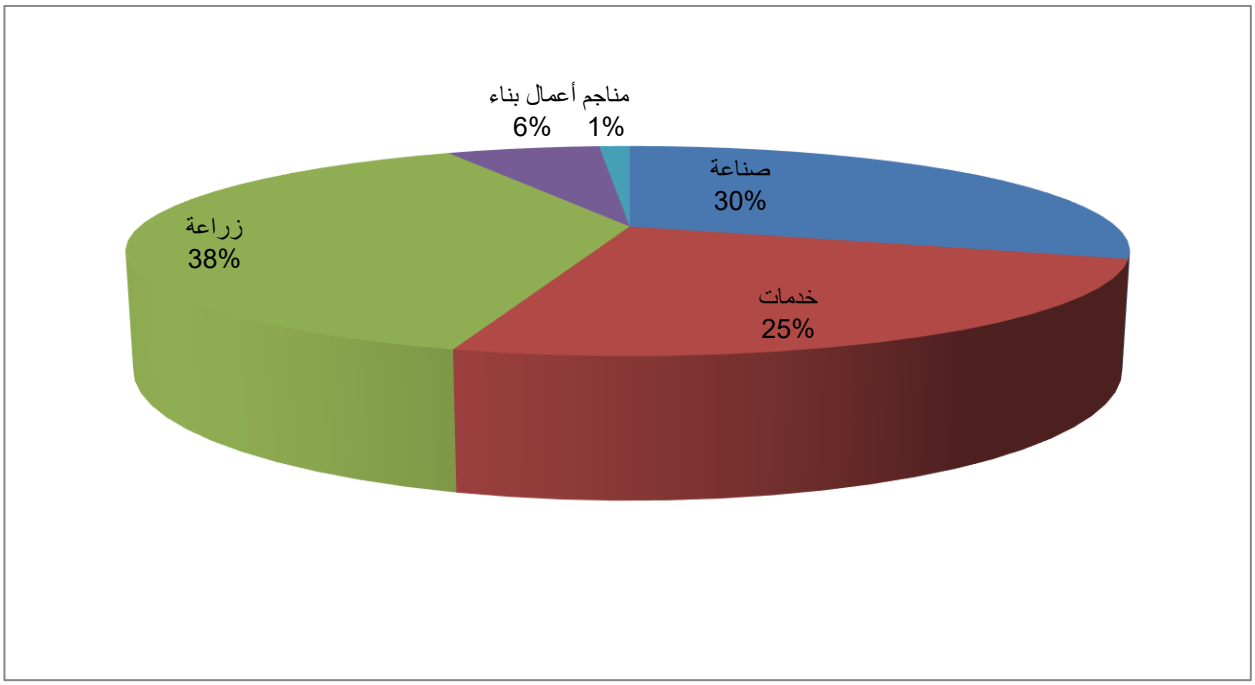

المصدر: من اعداد الطالبتين من خلال المعلومات المقدمة من طرف كشف المعلومات الاحصائية لسنة 2019 رقم 34

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث ان القطاع الزراعي هو القطاع الغالب بنسبة 38.11% من القوى العاملة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهذا القطاع 93 مؤسسة ،و هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة الى انخفاض درجة المخاطر في هذا المجال ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة29.92% من القوى العاملة. اذ يشغل هذا القطاع73 مؤسسة ثم بعد ذلك قطاع الخدمات 24.59% ويحوي 60 مؤسسة ثم تليهم بعد ذلك باقي القطاعات.

المطلب الثاني : توزيع و حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا– التوزيع حسب الطبيعة القانونية :

1– اشخاص معنوية :

الجدول رقم (3–5): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الاول لسنة 2019 :

قطاع الاعمال	م ص م الخاصة	م ص م العامة	المجموع	النسبة%
الزراعة	7225	93	7368	1.12
مناجم الطاقة	3032	3	3035	0.46
اعمال البناء	188275	15	188290	28.54
الصناعات المصنعة	102055	73	102128	15.48
الخدمات	358936	60	358996	54.41
المجموع	659573	244	659817	100

المصدر : كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 34 افريل 2019

الشكل رقم (3–5): منحنى بياني يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال نهاية السداسي الاول ل2019

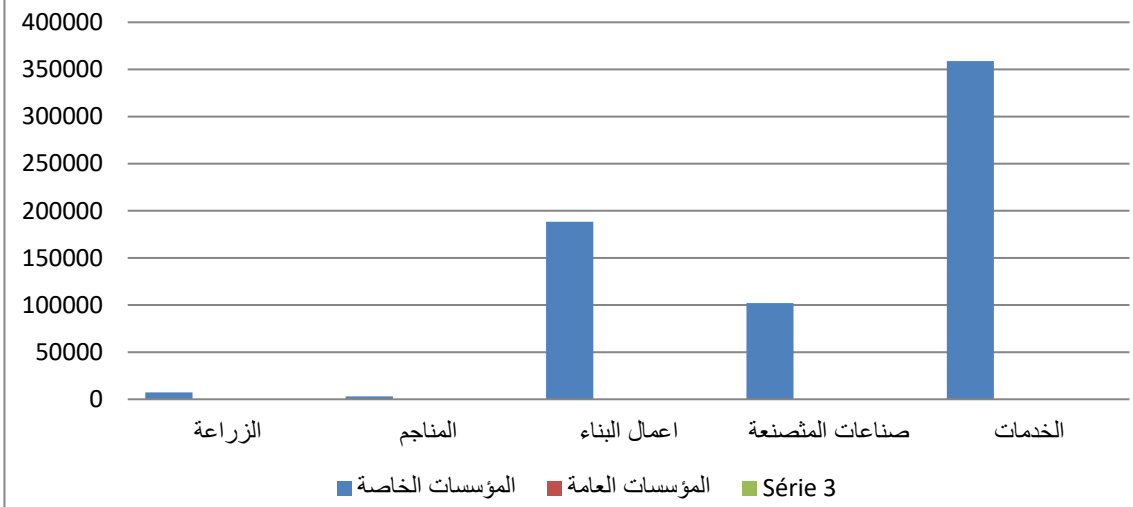

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف كشف المعلومات الاحصائية رقم 34

شكل رقم (3–6) دائرة نسبية توضح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية:

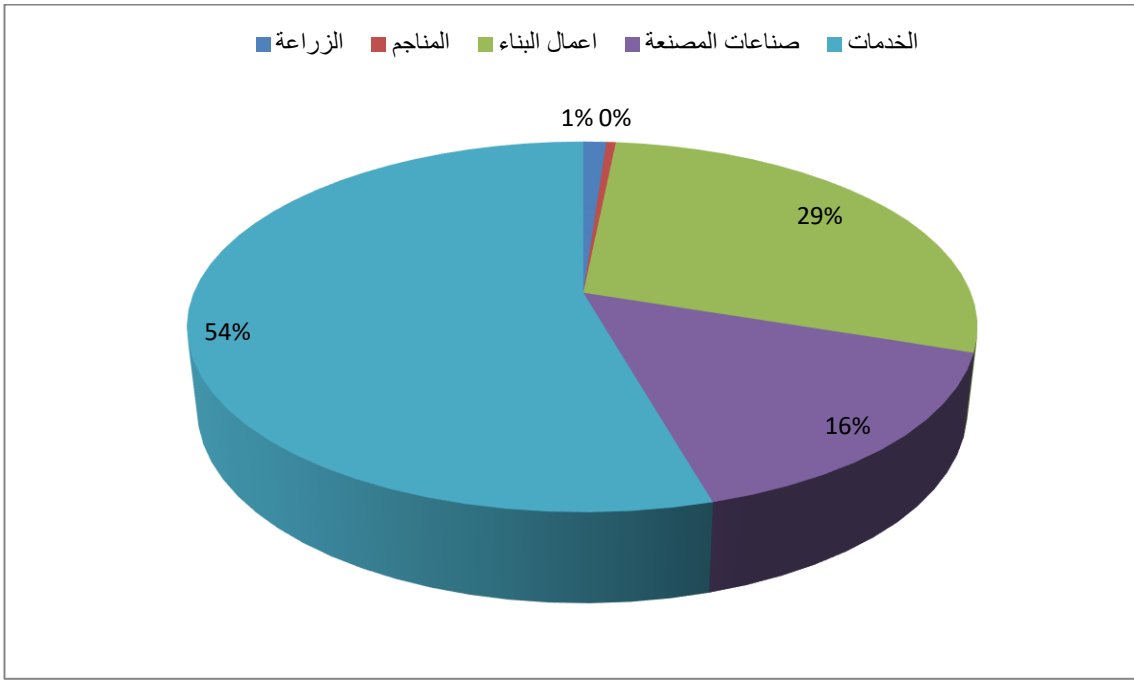

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 34

حيث نلاحظ من الجدول اعلاه ان القطاع الخدمات هو القطاع المسيطر بنسبة 54.41% اذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 358936 و بلغ العدد م ص م العامة 60 مؤسسة ثم يليه قطاع اعمال البناء بنسبة 28.54% اذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة 188275 و العامة 15ثم بعد ذلك نجد قطاع الصناعات المصنعة بنسبة 15.48%.و بلغ عدد مؤسساته الخاصة 102055 و العامة ب 73 مؤسسة و هو الاعلى مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى

حيث نلاحظ ان كل من قطاعي الزراعة ومناجم الطاقة فسبتهم ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات بنسبة 1.12% و 0.46% على التوالي.

2- الاشخاص الطبيعية :

الجدول رقم (3-6): يمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع الاعمال :

قطاع الاعمال	الصحة	العدالة	الزراعة	المجموع
بتاريخ 30_6_2019	50414	26485	166860	2437589
النسبة%	20.7	10.9	68.4	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف كشف المعلومات الاحصائية رقم 35 افريل 2019

شكل رقم (3-7) دائرة نسبية تمثل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع الاعمال:

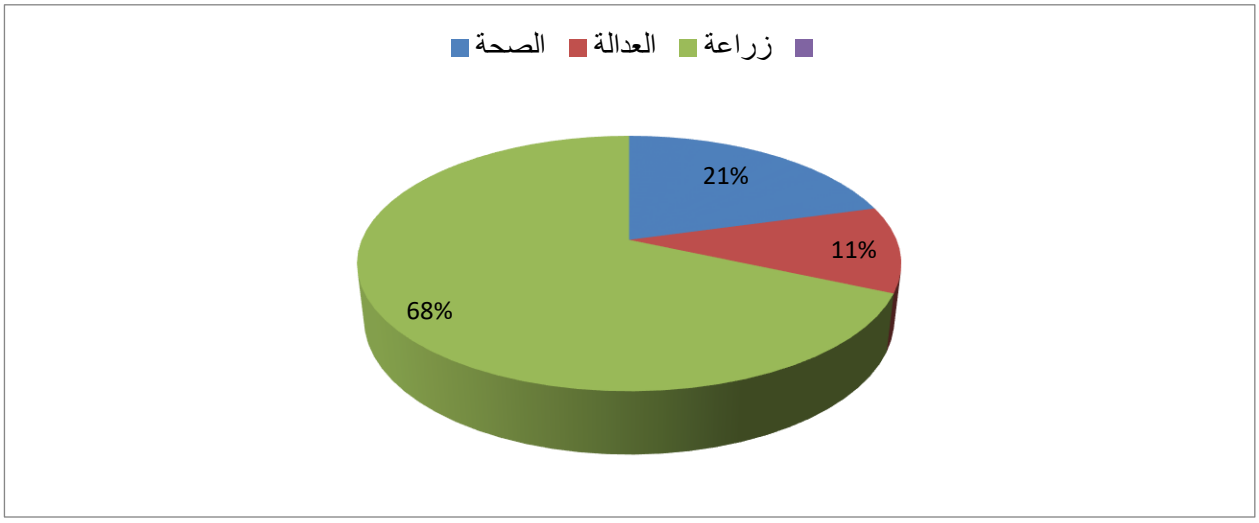

المصدر : كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 34 افريل 2019

حيث نلاحظ انه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الزراعية 166860 اي بنسبة 68.4% و عدد المؤسسات ص و م الصحية 50414 بنسبة 20.7% ثم بعد ذلك يأتي قطاع العدالة اذ بلغ عدد مؤسساته 26485 بنسبة10.9%.

ثانيا_ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نظرا لغياب الاحصائيات نكتفي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التابعة للقطاع الخاص وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان فان المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال و بدرجة اقل في الهضاب العليا و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-7): يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص سنة 2016-2019 :

السنوات / المنطقة	2016		2017		2018		2019	
	العدد	معدل التركيز%	العدد	معدل التركيز%	العدد	معدل التركيز%	العدد	معدل التركيز%
الشمال	400615	69.56	424659	69.69	447817	69.59	**459146**	**70**
الهضاب العليا	125656	21.83	133177	21.86	141465	21.98	**144836**	**22**
الجنوب	49597	8.61	51508	8.45	54211	8.42	**55591**	**8**
المجموع	575906	100	609333	100	643493	100	**659573**	**100**

المصدر : كشف المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم ،30 ،31 ،32 35

و يمكن ترجمة معلومات الجدول اعلاه الى الشكل الاتي:

الشكل رقم (3-8) دائرة نسبية تمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الموقع الجغرافي:

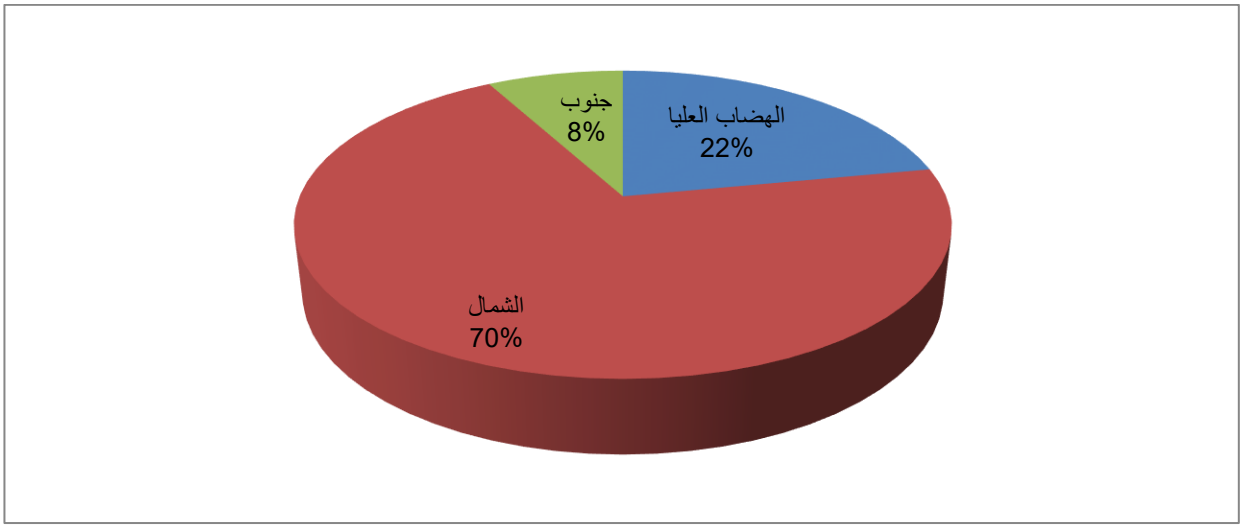

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات المقدمة اعلاه

نلاحظ من الجدول اعلاه ان اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتركز في الشمال بنسبة تقارب 70 و ذلك راجع الى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز اغلبهم في الشمال و بسبب ايضا الظروف المناخية الملائمة ،تليها منطقة الهضاب العليا 21.77 و اخيرا الجنوب .

ثالثا-التوزيع حسب الولايات لسداسي الاول لسنة 2019:

الجدول رقم (3-8): يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات:

الشمال:

الولايات	عدد المؤسسات
الجزائر	72766
تيبازة	30555
بومرداس	25332
بليدة	23322

تيزي ويزو	40107
بويرة	15835
المدية	11097
عين الدفلى	10622
بجاية	33321
شلف	13723
وهران	30658
تلمسان	15673
سيدي بلعباس	10161
عين تموشنت	6951
مستغانم	10637
معسكر	10532
غليزان	8748
قسنطينة	20940
ميلة	12036
جيجل	12622
عنابة	15730
سكيكدة	13530
طارف	5321
قالمة	8847
المجموع ولايات الشمال	459146

الهضاب العليا:

مسيلة	15011
الجلفة	9897
الاغواط	6494
تيارت	8752
سعيدة	3888
تيسمسيلت	3406
نعامة	2176
البيض	3406
برج بوعريريج	15047
سطيف	30127
باتنة	17274
ام البواقي	7399
خنشلة	7083
تبسة	8612
سوق اهراس	6264
المجموع	144836

الجنوب:

اليزي	1987
تمنراست	2946
تندوف	2120
ادرار	4253
بسكرة	7934
ورقلة	10099

الواد	**8697**
بشار	**7241**
غرداية	**10314**
مجموع ولايات الجنوب	**55591**
المجموع الاجمالي	**659573**

المصدر: بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف كشف المعلومات الاحصائية رقم 35 ص 44.

من خلال الجدل اعلاه نلاحظ ان ولايا الشمال هي الولايات الاكثر لعدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة ويعود السبب في ذلك الى المناخ و الجو الملائم في الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الى الدعم المقدم من طرف الدولة الجزائرية ثم ولايات الهضاب العليا ثم الجنوب.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جدّ معتبر من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي، وذلك خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي باعتباره من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات، لذلك فإن مساهمة هذه القطاعان في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*)

بغض النظر عن قطاع المحروقات بصفته القطاع الأول في الاقتصاد الوطني، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى، يمثل الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية، خلال فترة زمنية معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أو الأجنبية[1].

لذلك الجزائر أعطت عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال الإجراءات التي ساعدت في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري توضيح تطور الناتج الداخلي العام خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	قيمة الناتج الداخلي الخام(PIB)
2010	704.05	%20.44	2740.06	%79.56	3444.11

[1] طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، 2019، ص220.

2011	749.86	%19.21	3153.77	%80.79	3903.63
2012	760.92	%17.55	3574.07	%82.45	4334.99
2013	816.8	%16.41	4162.2	%83.59	4978.82
2014	827.53	%15.02	4681.68	%84.98	5509.21
2015	923.34	%15.23	5137.46	%84.77	6060.8
2016	793.38	%12.01	5813.02	%87.99	6606.4
2017	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.43
2018	1187.93	%13.93	7338.65	%86.07	8526.58
2019	1313.36	%14.22	7924.51	%85.78	9237.87

p :14.، N°2،Source : Bulletin d'information statistique de la PME

نلاحظ من خلال الجدول بأن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات، حيث في سنة 2010 بلغت نسبة 79.56% لترتفع هذه النسبة بصفة مستمرة لتصل إلى 88.30% سنة 2017 بقيمة تقدر بـ 6741.19 مليار دينار جزائري، ليصل إلى ما قيمته 7924.51 مليار دينار جزائري، أي ما نسبته 85.78% في سنة 2019

أما القطاع العام فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة ومتناقصة من 20.44% عام 2010 إلى غاية 14.22% عام 2019، فنلاحظ أن هذه النسبة تقل من سنة لأخرى نتيجة المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام، بالإضافة إلى المديونية التي يعاني منها هذا القطاع، وخوصصته معظم المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

وترجع تلك الزيادة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق، وفتح باب الاستثمار أمام الخواص بالإضافة إلى العامل الرئيسي وهو زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية. كذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والقوانين الجديدة المحفزة للمستثمرين الخواص من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي يكتسبها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع بديل لقطاع المحروقات.

ويمكن ترجمة نتائج البيانات الموجودة في الجدول رقم(3-9) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(9-3) أعمدة بيانية تبين تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

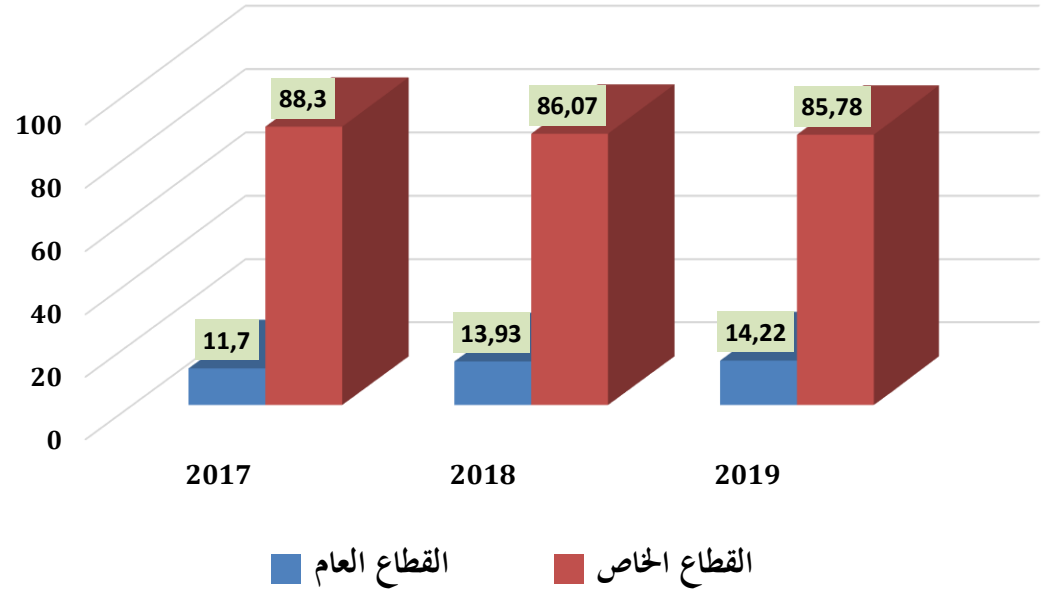

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-9)

ما يلاحظ على الناتج الداخلي الخام أنه قسم إلى قطاعين العام الخاص، حيث يلاحظ أن القطاع العام في ارتفاع ففي سنة 2017 قدر بقيمة 893.24 مليار جزائري، أما في سنة 2018 قدر بـ 1187.93 ليصل سنة 2019 إلى 1313.36 مليار دينار جزائري، أما القطاع الخاص كذلك في تزايد وارتفاع مستمر ففي سنة 2017 قدر بـ 6741.19 مليار دينار جزائري، ليصل في سنة 2018 إلى 7338.65 مليار دينار جزائري، أما في سنة 2019 قدر بـ 7924.51 مليار دينار جزائري.

أما عن مقارنة القطاع العام والقطاع الخاص ومساهمة كل واحد في الناتج المحلي وجد من خلال هذه الدراسة أن مساهمة القطاع الخاص أكثر من مساهمة القطاع العام، وذلك نتيجة لتجاه الدولة نحو اتباع سياسة اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية، يقصد بالقيمة المضافة صافي انتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطية والمشتريات من الغير

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة وفي معظم فروع النشاط، وهي وفقا للنظام المحاسبي الجزائري تعبر عن اجمالي الناتج المحلي الخام مطروحات منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات[1].

كما تعتبر القيمة المضافة ذلك المؤشر الذي يقيس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، بمعنى الثروة الإضافية للمؤسسة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يكون مجموع القيمة المضافة يدعى بالناتج الداخلي الخام[2].

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني، فإن القطاع الخاص يساهم بنسبة عالية في خلق القيمة المضافة، مع العلم أن أغلبية مؤسسات هذا القطاع هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والشكل التالي يبين مدى مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في خلق القيمة المضافة.

1 بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقسيم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018، ص280.

2 زراية أسماء، مرجع سبق ذكره، ص71.

الشكل رقم(3-10): منحنى بياني يبين تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (2017-2010)

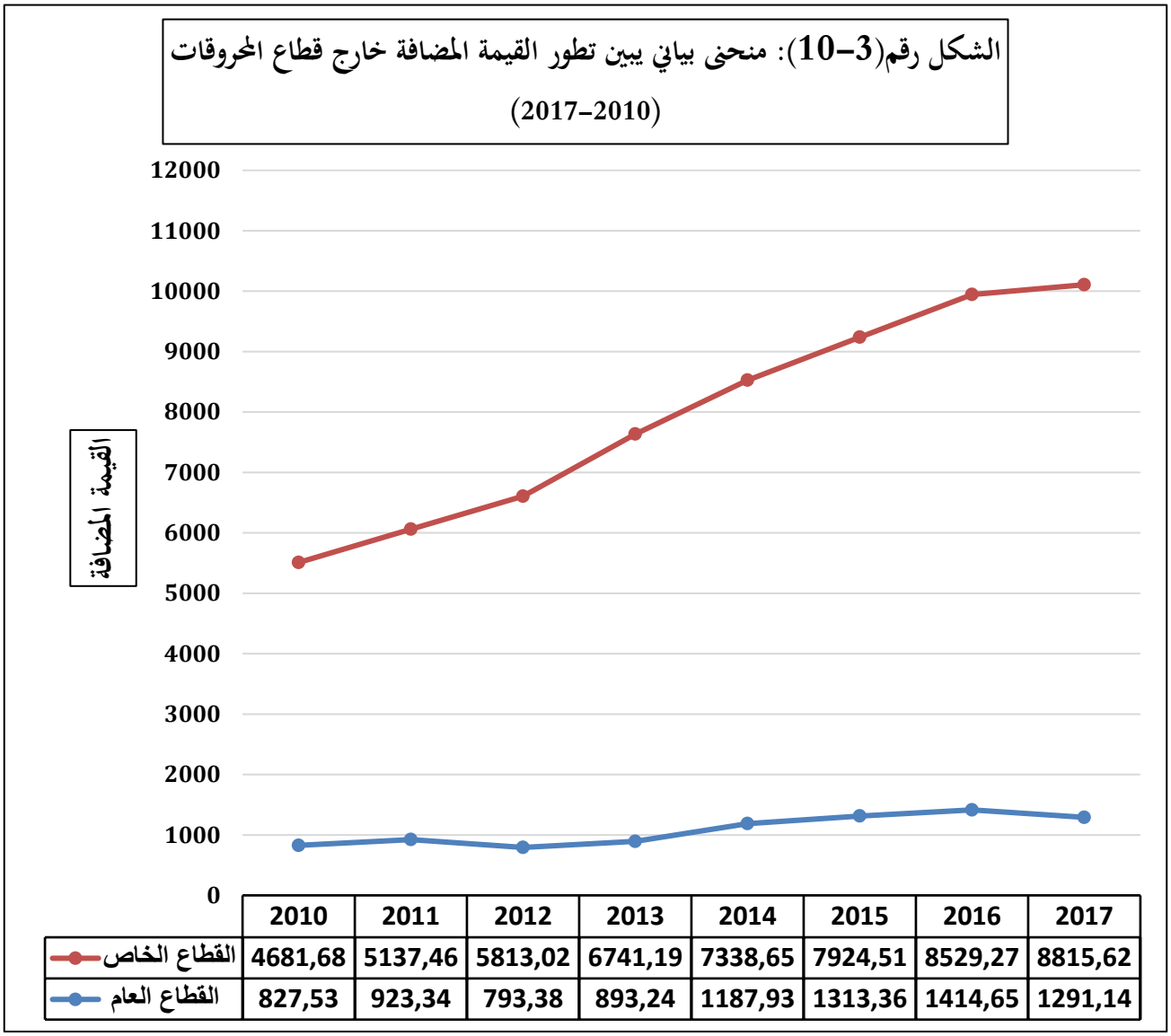

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	4681,68	5137,46	5813,02	6741,19	7338,65	7924,51	8529,27	8815,62
القطاع العام	827,53	923,34	793,38	893,24	1187,93	1313,36	1414,65	1291,14

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على كشف المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

نلاحظ من خلال الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة، حيث ارتفعت من 4681.68 مليون دينار جزائري خلال سنة 2010 إلى 8815.62 مليون دينار جزائري خلال سنة 2017، أي بزيادة تقدر بقيمة 4133.94 مليون دينار جزائري، في حين تبقى مساهمة القطاع العام خارج المحروقات في القيمة المضافة ضئيلة لم تتعد 1291.14 مليون دينار جزائري خلال سنة 2017.

جدول رقم (3-10) يبين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	القيمة المضافة
2010	340.56	7.11	4450.76	92.89	4791.32
2011	528.51	9.74	4895.64	90.26	5424.15
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.40
2013	893.24	11.70	6741.19	88.30	7634.43
2014	1187.93	13.9	7338.65	86.1	8526.58
2015	1313.36	14.22	7924.51	85.78	9237.87
2016	1414.65	14.23	8529.27	85.77	9943.92
2017	1291.14	12.77	8815.62	87.22	10106.76

Source : Bulletin d'information statistique de la PMEI ، N°،34 p :35.

من خلال الجدول نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من نسبة مساهمة القطاع العام، فكما نلاحظ أنها تتراوح من 92.89% إلى 87.22% في القطاع الخاص، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الدور الكبير في هذه الزيادة كونها هي أكثر المؤسسات عددا من اجمالي المؤسسات في القطاع الخاص، اما مساهمة القطاع العام تتراوح ما بين 7.11% إلى 12.77%

وبالتالي فإن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يغطي الفراغات التي تركها القطاع العام منذ عشريتين، من خلال وضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر فإننا نجد هدفه الساسي هو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والخدمات والصناعات الخفيفة التي تستهلك الكثير من الموارد، وبالتالي فإن قواعد التجارة العالمية لا تعني الجزائر بشكل كبير لأننا نعتقد ان للجزائر القدرة على التصدير بشكل كبير على المدى المتوسط.

الشكل رقم(3-11) دائرة نسبية تبين مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة 2017

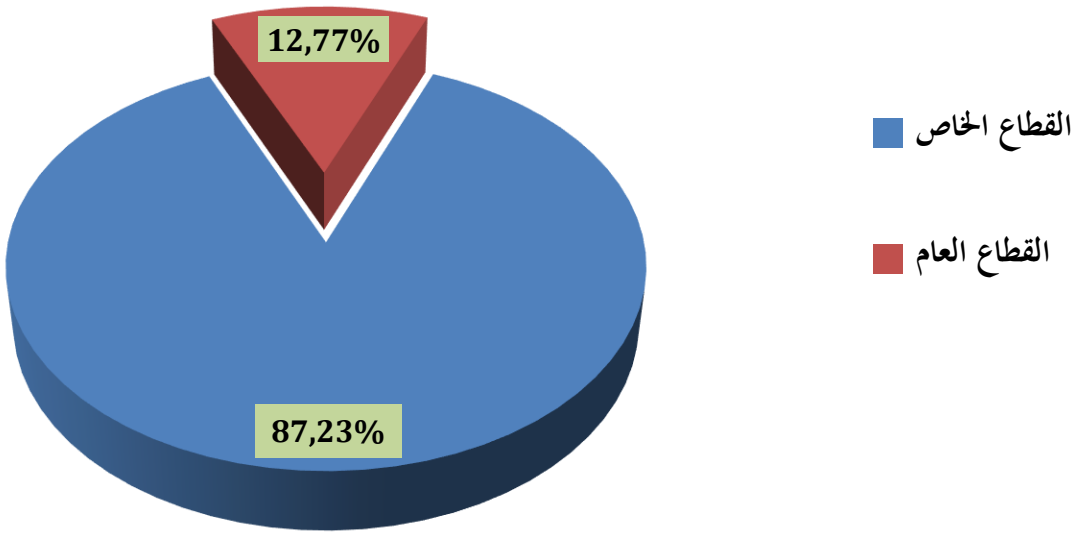

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-10)

نلاحظ أن أكثر القطاعات المساهمة في زيادة القيمة المضافة، فنلاحظ مثلا أن قطاع التجارة إلى غاية العام 2017 يساهم بـ 1995.5 مليار دينار جزائري، وقطاع الفلاحة يساهم بـ 2264.33 مليار دينار جزائري، والنقل والمواصلات تساهم بـ 1644.54 مليار دينار جزائري.

إلا أن مساهمة قطاع الصناعة لا يزال في نمو بطيء، حيث تشير البيانات أن القطاع الخاص يتجه إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر، والتي يتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة، وتشجيع انجاز استثمارات جديدة ومكثفة على مستوى جميع فروع النشاطات الاقتصادية وضرورة الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى الزيادة في القيمة المضافة، ويتجلى ذلك بتحسين وترشيد التسيير اليومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة .

جدول رقم (3–11) تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010–2017)

الوحدة: مليار د.ج

الشكل القانوني	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	1015.19	1173.71	1422	1628	1771.49	1936.37	2140.29	2281.83
البناء والأشغال العمومية	1071.75	1262.57	1411	1562	1562.1	1850.76	1990.03	2117.39
النقل والمواصلات	988.03	1049.77	1095	1443	1443.12	1660.75	1796.97	1965.48
خدمات المؤسسة	122.37	137.59	154.4	172.5	172.47	214.52	228.92	247.91
الفندقة والاطعام	114.39	121.43	138.9	174.1	174.1	212.78	240.39	2241.6
الصناعة الغذائية	197.53	231.85	266.1	285.5	330.69	353.71	389.57	408.11
صناعة الجلود والأحذية	2.59	2.60	2.66	2.65	2.56	2.78	2.83	2.84
التجارة والتوزيع	1279.47	1444.63	1652	1871	1870.6	2259.33	2341.23	2123.86

Source : Bulletin d'information statistique de la PME ، N°،**32** p :**32**.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في تزايد من سنة لأخرى وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات الصناعية الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالإطعام والفندقة، وخدمات المؤسسات وصناعة الجلود، وبالتالي يتضح

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤدي دورا لا باس به في الاقتصاد الوطني خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

ويمكن ترجمة نتائج البيانات الموجودة في الجدول رقم(3-11) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(3-12) أعمدة بيانية تبين مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة (2017-2010)

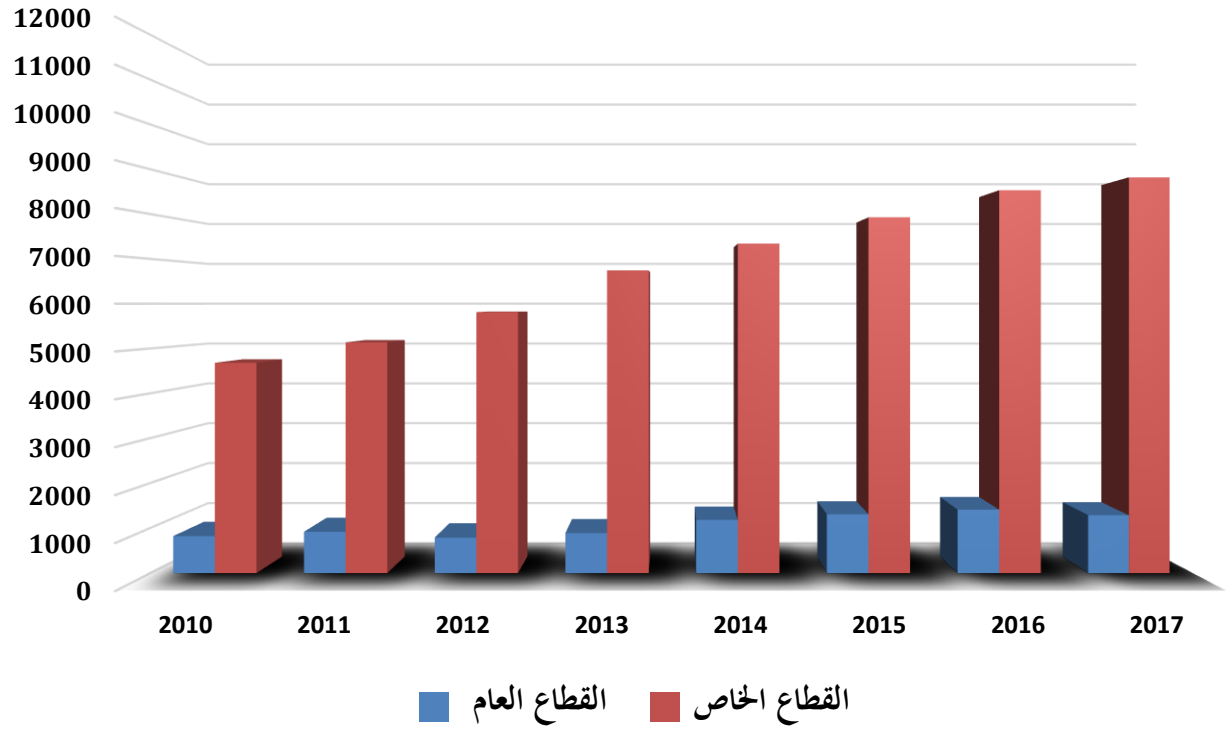

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(.3-11).

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تفوق نسبة مساهمة القطاع العام، وبالتالي نسبة مساهمة القطاع الخاص تتراوح ما بين 92% و 87% أنا القطاع العام فنسبته تتراوح ما بين 7% و12% وهذا خلال عام 2010 و عام 2017 مما يدل على أن القطاع الخاص يسيطر على القطاع العمومي إلا أنه بحاجة إلى إعادة هيكلته ووضع قواعد اقتصادية محكمة من أجل تغطية النقص والعجز الذي يعاني منه خاصة في بعض المجالات في ظل هذه الظروف غير المستقرة، وبالتالي نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة، في حين تبقى مساهمة القطاع العام خارج المحروقات ضئيلة.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزء هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الدور الكبير البارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل واستيعاب عدد كبير من الطبقة العاملة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي، لذا تم التعرض في المطلب الأول إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل، أما المطلب الثاني فقد تضمن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي والقطاعي.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل

مع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برزت القدرات الكبيرة لهذه المؤسسات في استحداث مناصب عمل جديدة، كما يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل، وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة اقل مهارة ولا شكل أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الاحصائيات الرسمية في الجزائر، ان هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي، مع العلم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا رئيسا لخلق فرص العمل ودعم الصناعات الكبيرة وتحسين الكفاءة، والابتكار، والإنتاجية[1].

1 عبد الرحمن كساب عامر، جسور التنمية، الطبعة الأولى، دار كتاب للنشر والتوزيع، 2016، ص49.

والجدول التالي يوضح مساهمتها في التشغيل:

جدول رقم (3-12) يبين تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التطور	معدل التطور%
2010	1.625.686	79.102	5.11
2011	1.724.197	98.511	6.06
2012	1.848.117	123.920	7.19
2013	2.001.892	153.775	8.32
2014	2.157.232	155.340	7.76
2015	2.371.020	213.788	9.91
2016	2.540.698	169.678	7.16
2017	2.601.958	61.260	2.41
2018	2.668.173	2.690.246	4.86
2019	2.797.781	2.818.736	4.78

Source : Bulletin d'information statistique de la PME، N°،**35** p :14.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(**12**) أن تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر فمن 1.625.686 منصب شغل خلال عام 2010 إلى غاية 2.797.781 منصب شغل خلال عام 2019، كما نلاحظ أن نسبة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2019/2010 عرفت ارتفاعا كبيرا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (القطاع الخاص)، وذلك من جراء عملية الانشاء واستقرار عمليات

الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة عكس المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضا سنة بعد سنة، إلا أنها لم تؤثر على النسبة الاجمالية نظرا لغالبية القطاع الخاص على القطاع العام، وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

ويمكن ترجمة نتائج البيانات الموجودة في الجدول رقم(12) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(3-13) أعمدة بيانية تبين تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2019)

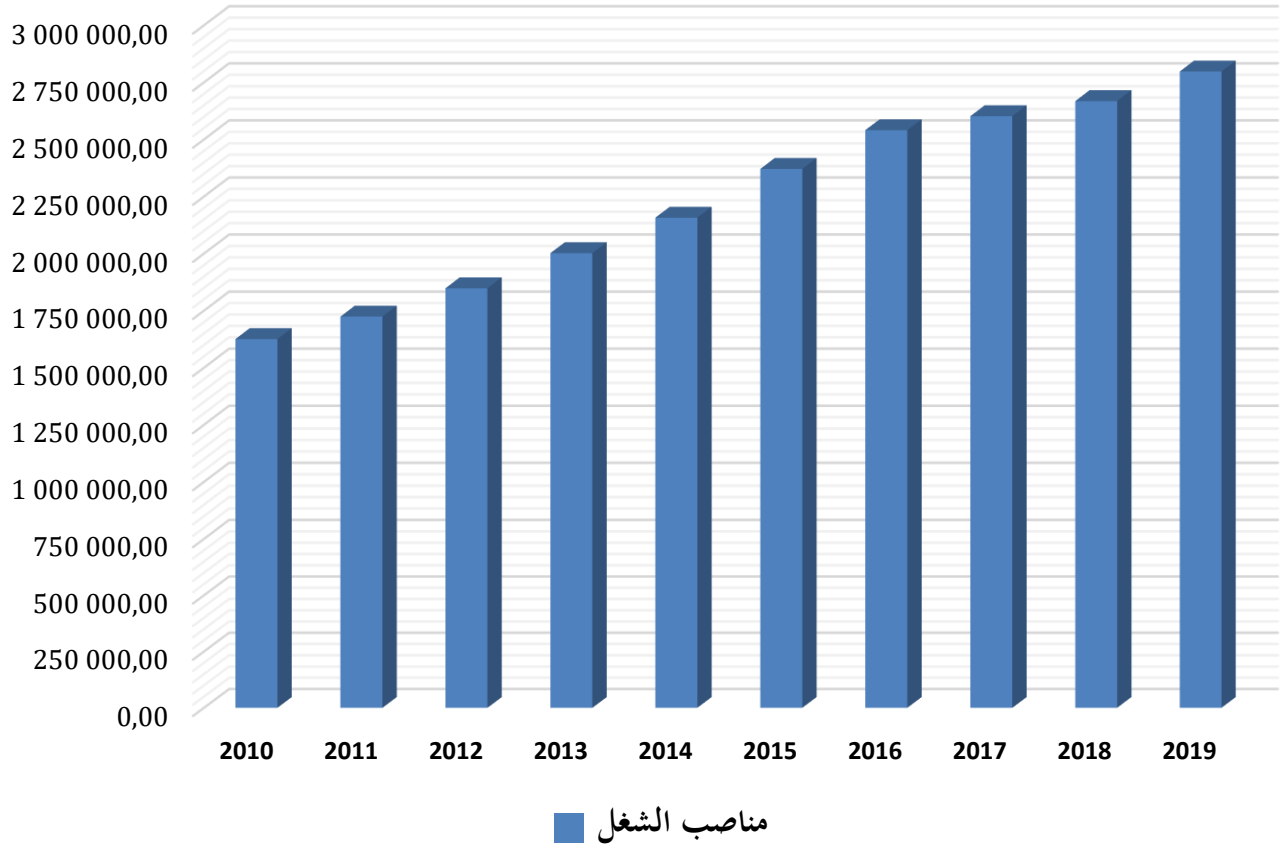

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(12)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(13) أن تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مرتفع، ففي عام 2010 بلغت 1.625.686 منصب شغل، وبقي هذا التزايد مستمر إلى غاية عام 2019 الذي بلغ 2.797.781 منصب شغل، وهذا راجع إلى سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاع الأعمال، على عكس القطاع العمومي، أما فيما يخص معدل التطور نلاحظ بأنه غير مستقر، الذي تراوح ما بين 5.11% و7.78% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019.

الشكل رقم(3-14) منحنى بياني يبين معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)

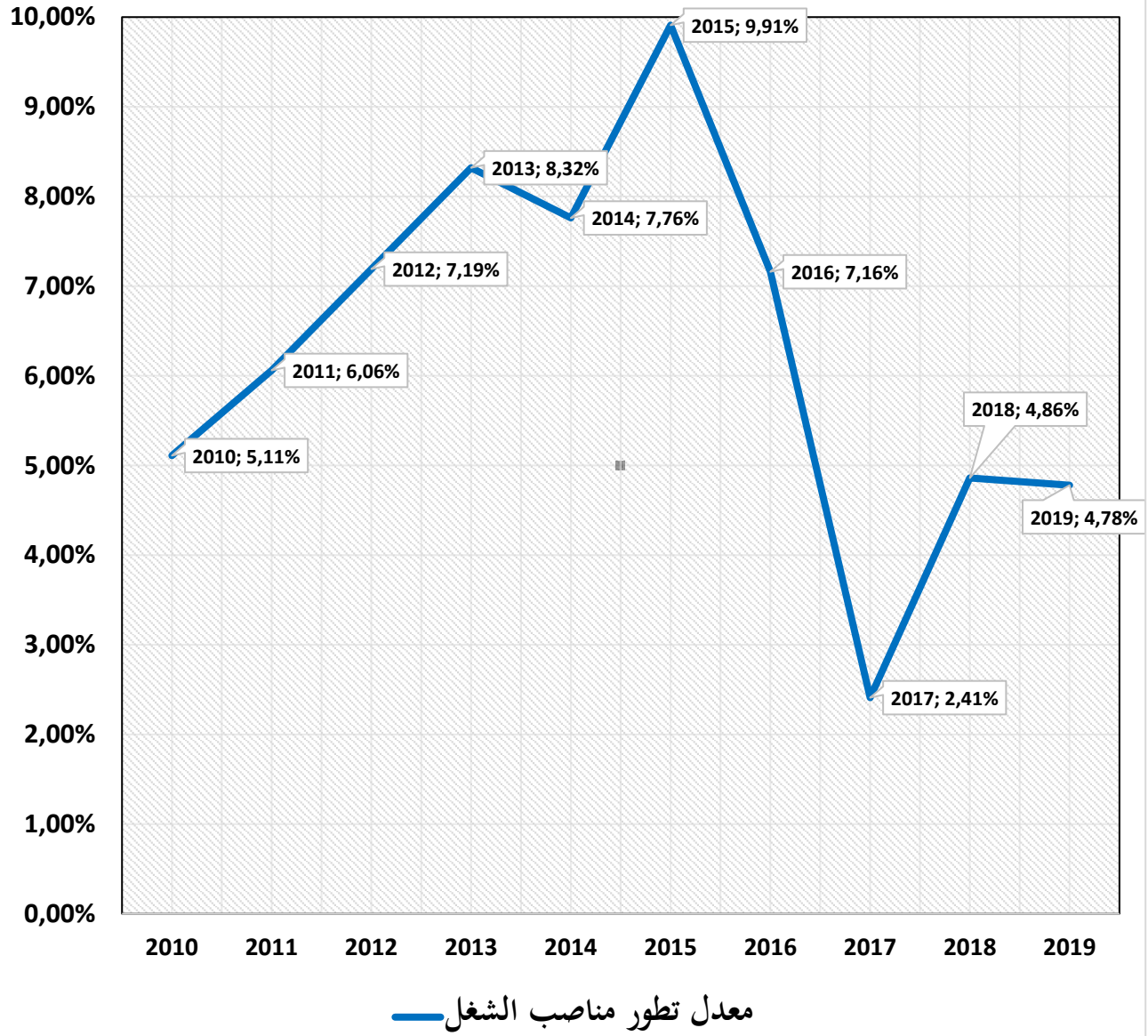

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(12)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(.14) أن معدل تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض تدريجي ففي عام 2010 بلغ 5.11% إلى غاية 2019 بلغ معدل التطور لمناصب الشغل 4.78% ، ليعود معدل تطور مناصب الشغل في الارتفاع، حيث أن الزيادة المسجلة في مناصب العمل تكون في القطاع الخاص،

وبمقارنة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل وتقليص حجم البطالة.

والجدول الموالي يوضح مساهمة مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان المشغلين.

جدول رقم (3-13) يبين تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لعدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	حجم السكان المشتغلين	مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل التطور%
2010	9.735.000	1.625.686	16.70
2011	9.599.000	1.724.197	17.96
2012	10.170.000	1.848.117	18.17
2013	10.788.000	2.001.892	18.56
2014	10.566.000	2.157.232	20.42
2015	10.594.000	2.371.020	22.38
2016	10.845.000	2.540.698	23.43
2017	10.858.000	2.601.958	23.96

المصدر: كشف المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول رقم(.13) أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد مستمر بين الفترة 2010 إلى غاية2017، من 16.70% إلى 23.96% وهي نسبة معتبرة نوعا ما.

ويمكن ترجمة نتائج البيانات الموجودة في الجدول رقم(13) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(.3-15.) عمدة بيانية تبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالنسبة لعدد السكان المشتغلين خلال الفترة (2010-2017)

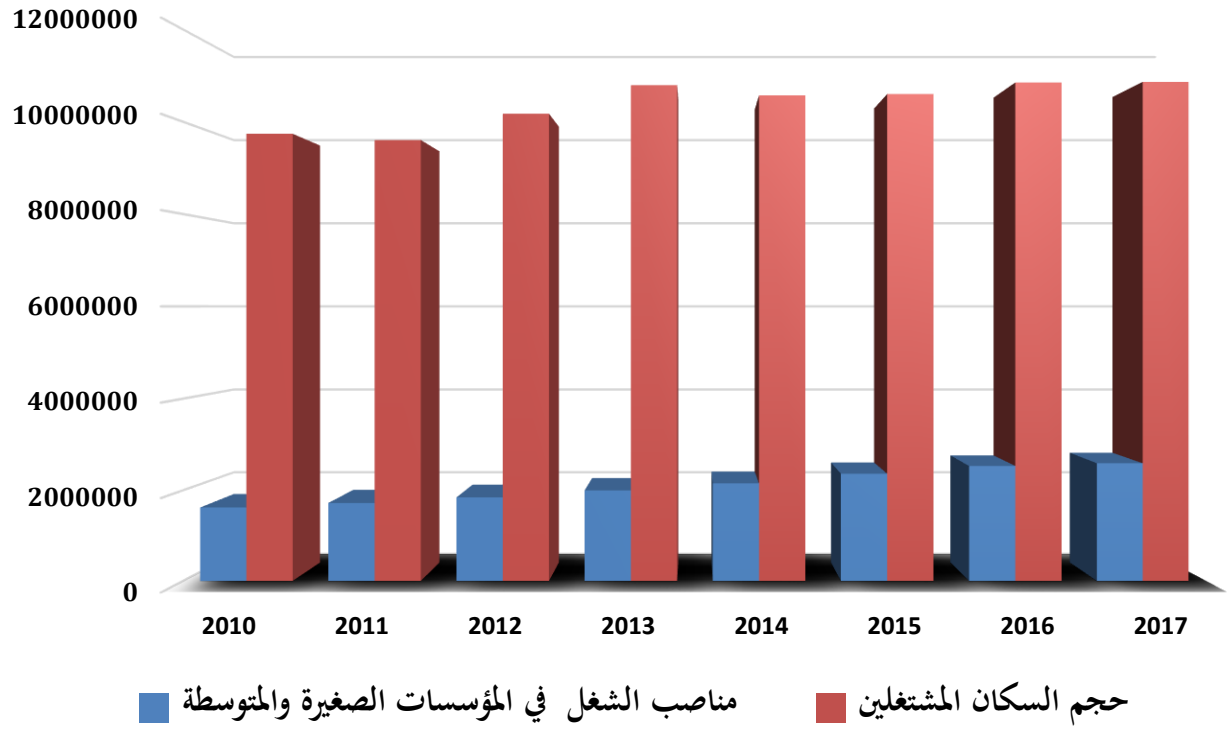

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(13)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(15) تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الذي بلغ خلال عام 2010 ما قيمته 1.625.686، واستمر هذا التزايد إلى غاية 2017 بـ 2.601.958، فيما يخص حجم السكان المشتغلين قدر في عام 2010 بـ 9.735.000 مشتغل إلى غاية عام 2017 قدر بـ 10.858.000 وبالتالي نلاحظ أن هناك ارتفاع وتزايد مستمر في حجم السكان المشتغلين، وهذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة، والذي عرف تزايد من سنة لأخرى، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل، وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في احداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

الجدول رقم (3-14): مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)

البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1619	2149	2187	2014	2810	2063	30026	34763	41168	18964.13
	نسبة التغير	54.63	24.6	1.73	-8.58	28.3	-36.20	15.78	16.98	-4.30	-6.57
الواردات		40212	46453	46801	11065	4306	-13714	47089	45957	46197	22146.95

Source : Bulletin d'information statistique de la PME ، N°،**35** p :**31**.

ويمكن ترجمة نتائج البيانات الموجودة في الجدول رقم (14) في التمثيل البياني التالي

الشكل رقم(3-16) أعمدة بيانية تبين مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات (2010-2017)

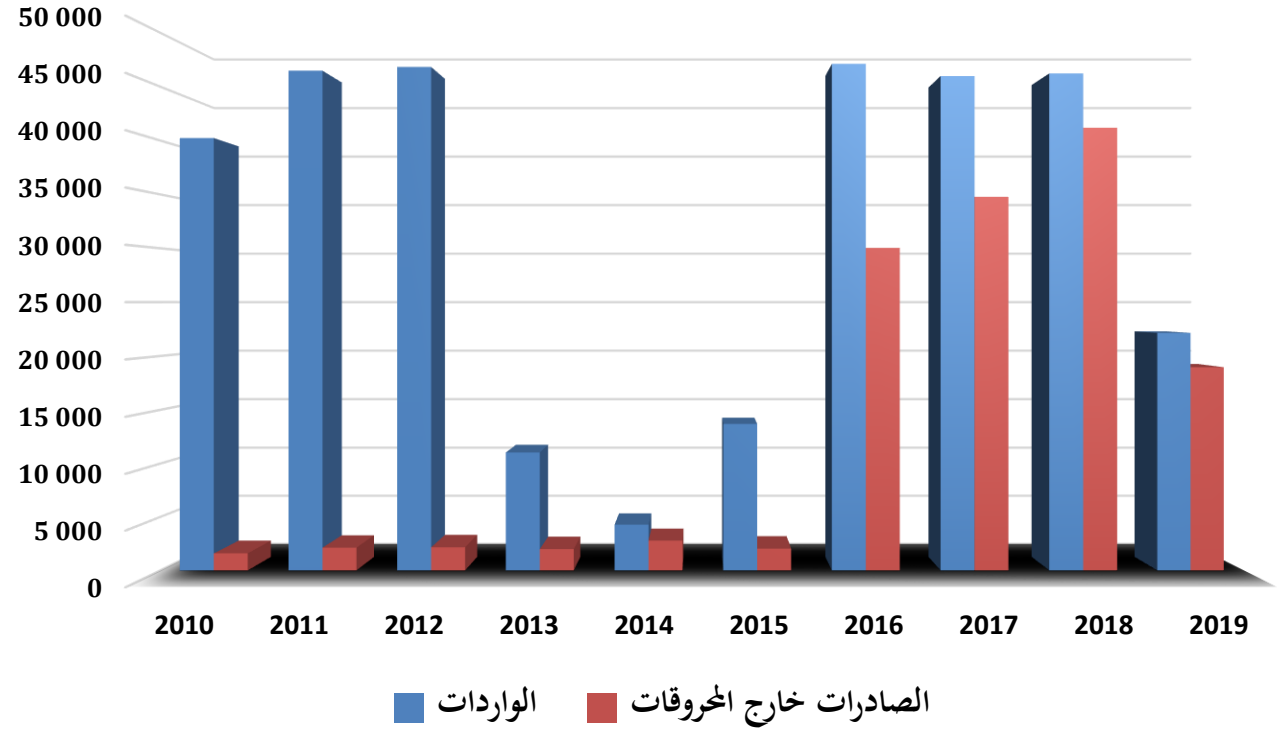

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(14)

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص من خلال الفترة 2010 إلى 2019 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات نسبة 6.57-% مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، وانها في تزايد مضطرب من سنة لأخرى، بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص، إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف ومتدني مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للنهوض بهذا القطاع.

وعليه بالرغم من الإنجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب الشغل، إضافة إلى التطور الإيجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة، إلا أن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة، وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى الاعتماد

المفرط على النفط يمثل عامل سلبي على تكوين تخصصات تنموية في المجتمع، حيث أن التخصص في استخراج وبيع النفط لا يعطي أي ميزة تنافسية لتنمية البلاد بالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري تؤكد أن البدائل التنموية لم تتحقق.

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الوطني ذلك أنها من أهم الركائز المعتمدة عليها في محاربة الفقر والبطالة من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة وزيادة حجم الاستثمار ومساهمتهما في الإنتاج الداخلي وزيادة في القيمة المضافة وهذا ما تسعى إليه الجزائر للنهوض بالاقتصاد عن طريق وضع تدابير وبرامج لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة أنها مازالت تعاني من معوقات ومشاكل تجعلها غير قادرة على البقاء، وتحد من قدرتها على المنافسة، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد اهم القطاعات التي تولي له الدول اهمية بالغة لما لها الدور الكبير في المساهمة في اقتصاديات هذه الدول المتقدمة، خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتعاقبة في مستويات التكنولوجيا وتعدد الازمات الاقتصادية، والجزائر من بين الدول التي تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كسياسة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات.

حيث عرفت تطورا ملحوظا في هذا القطاع فقد ساهمت هذه الاخيرة وبشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، خاصة في الآونة الاخيرة من خلال مجموعة من الاحصائيات المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة، في توفير مناصب الشغل بالإضافة الى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة، وايضا في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والتنمية المحلية.

اختبار الفرضيات:

استطعنا من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال النتائج التالية:

الفرضية الاولى: تعالج الفرضية الاولى فكرة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان هذه المساهمة مازال تأثيرها ضعيف، وتعد مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات مرتفعة على عكس القطاع العام الذي هم في تراجع وذلك بناءا على الاحصائيات المتوفرة في الدراسة.

الفرضية الثانية: تعالج الفرضية الثانية فكرة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة، هذه الفرضية التي تدل على ان هذه المؤسسات تعمل على خلق قيمة مضافة سواء كانت عامة او خاصة، وذلك في معظم فروع النشاط كالتجارة الزراعة النقل المواصلات.

الفرضية الثالثة: تعالج الفرضية الثالثة فكرة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل ولا استخلصنا صحة هذه الفرضية، وذلك من خلال الاحصائيات المتوفرة في الدراسة والتي تدل على ان هذه المؤسسات تساهم بنسبة كبيرة في التشغيل، فقد لاحظنا ارتفاع عدد العاملين المشتغلين وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

الفرضية الرابعة: ثبتت صحة هذه الفرضية والتي تدور حول فكرة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولقد استخلصنا صحة هذه الفرضية بناءا على الاحصائيات والنتائج المتوفرة حول الدراسة، والتي تدور على ان هذه المؤسسات تساهم بنسبة ضئيلة في ترقية الصادرات باعتبار ان قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للصادر ات الجزائرية.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح بعض التوصيات والاقتراحات التالية:

- اعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المحيط القانوني والاداري تأهيل المحيط المالي؛
- انشاء سوق دائم المنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات ا لاقتصادية؛
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التطور التكنولوجي؛
- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- تشجيع الابتكار وتعزيز المهارات والقدرات الادارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛
- وضع اليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان نجاحها واستمراريتها؛
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والاجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنيات الحديثة؛
- العمل على جلب فرص شراكة أكبر لتمويل هذه المؤسسات خاصة في إطار برنامج الشراكة الاورومتوسطية؛
- ايجاد وضع اليات تعمل على ربط وتنمية العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة سواء الاجنبية او الوطنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– الكتب

1. حبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
2. رابح خوي، رقيق حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الاولى، دار ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
3. عبد البارئ واخرون، ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة الاكاديمية للنشر والتوزيع ،2009.
4. عبد الرحمن كساب عامر، جسور التنمية، الطبعة الأولى، دار كتاب للنشر والتوزيع، 2016.

ثانيا– المجلات والدوريات

1. آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الأول، العدد السادس.
2. بقاط حنان، هالم سليمة، هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد الأول، العدد05، 2018.
3. بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقسيم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018.
4. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد الأول، العدد09.
5. طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هيئات دعمها، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، 2019.
6. عبد الحق بوعتروسة، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد الأول، العدد05، 2008.
7. نسيلي جهيدة، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد الاول العدد الاني، جامعة الوادي الجزائر، كلية العلوم اقتصادية، بومرداس 2018.
8. نور الدين أحمد قايد، آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، العدد18، 2008.

ثالثا– الأطروحات والمذكرات الاكاديمية

1. إلياس عقال، تقييم الحوار التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، نقود وتمويل، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
2. امنة تركة، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الراهنة، شهادة لنيل ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية، 2013/2012.
3. بلغاشم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014 /2015.
4. بلقاسم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.
5. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،اطروحة دكتوراه 2017، تجارة دولية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
6. بن طيرين عكا الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
7. بوتواتة جميلة، مرامرية زنيبة، أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود وكالات الدعم، مذكرة ماستر أكاديمي، إدارة أعمال مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015، عمل غير منشور.
8. حاج عيسى أمال، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، محاسبة ومالية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
9. حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، اقتصاد، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
10. حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

11. حنان حمودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، اطروحة دكتوراه 2017، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

12. حويو فضيلة، ادارة الاعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2005/2004.

13. خنفسي محمد عبد الناصر، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

14. خير الدين كواش، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017.

15. خيلري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي مالية تامينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013.

16. ديندات صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015.

17. زراية أسماء، اثار سياسة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي نقود ومالية المؤسسات، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منشوري قسنطينة، 2017.

18. زمور فاطمة، أثر التمويل المصرفي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016.

19. زوريتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

20. زيتوني صبرين، الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016.

21. سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006.

22. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

23. سماح طلحي، دور البدائل لحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، عمل غير منشور.

24. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

25. شلايف فاطمة الزهراء، مراسلي كريمة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر أكاديمي، تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016، عمل غير منشور.

26. صلاح الدين مردوك، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر أكاديمي تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

27. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010.

28. عتيق شيخ، تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2019.

29. علام حمد رضا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

30. عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014.

31. غزيزي احمد عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير اقتصاد دول، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

32. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، اطروحة دكتوراه 2018، اقتصاد جامعة فرحات عباس، سطيف1.

33. ماجدة رحيم، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

34. محمد الأسود، المناولة وديناميكية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، مانجمنت وتسيير المنظمات، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

35. محند أنور بعبوش، فعالية أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016.

36. مدخل خالد، التأهيل كأليه لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر2005، 2010، مذكرة ماجستير تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

37. مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08ماي1945، قالمة، 2014.

38. نوري سميحة، دور التقسيم في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الاقتصاديات الناشئة اسقاط على حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه 2018 نقد بنك وتمويل، جامعة باجي مختار عنابة.

39. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، 2017، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عمل غير منشور.

40. هواري يرمقران، يواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

41. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007.

رابعا– المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. اسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-26، ماي 2003

2. بلال شيخي وآخرون، ملتقى وطني حول برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي 29 و30 أكتوبر 2017.

3. بن الدين امحمد، ملتقى وطني حول المناولة الصناعية ورهان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، يوم الأحد 15 ديسمبر 2019.

4. بن حراث حياة، مخفي أمين، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية في المؤسسات في الدول النامية، واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، يومي 21-22 فبراير 2017.

5. جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، ملتقى وطني حول هيئات مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 30-31 جانفي 2018.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادر بتاريخ: 11 فيفري 2017.

7. دادن عبد الغني، غربي هشام، ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 17-18 أفريل 2006.

8. رقراقي امنية، كفاءات اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه 2017، حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

9. رقيق شهرزاد عيساوي، المؤسسات المتوسطة والكبيرة في الجزائر واقع وافاق، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط، الجزائر 8 -9 أفريل 2008.

10. سليمة طبايبية وآخرون، الملتقى الدولي الثالث حول الريادة والابداع في المشاريع الصغيرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 7-8 أفريل 2018.

11. عبد القادر دبوش، نورة بيري، ملتقى وطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945قالمة، يومي 27 و28 نوفمبر 2017.

12. عمر جنينة، أمينة بلغيث، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيس علي، البليدة2، يومي 06-07 نوفمبر 2018.

13. عمر فرحاني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصعوبات والعراقيل، حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 6 -7 ديسمبر 2017

14.عـوادي مصـطفى، ملتقـى وطـني حـول إشـكالية اسـتدامة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائـر، كليـة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، يومي" 6-7 ديسمبر2017.

15.فتحـي ورديـة، ملتقـى وطـني حـول المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة في ظـل مسـتجدات القـانون الجزائـري، كليـة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019.

16. وزارة الصـناعة والمنـاجم، الجمعيـة العامـة للمجلـس الـوطني للتشـاور لتطـوير المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، بيـان صـحفي خـاص بالجمعيـة العامـة للمجلـس الـوطني للتشـاور لتطـوير المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، الجزائـر، 28 نـوفمبر 2017.